



التعليم في القدس الشرقية مديرية التربية والتعليم: نشأة، واقع، إنجازات، تحديات (1967- 2025)

ديمة جمعة السمان

وزارة التربية والتعليم العالي - فلسطين

تاريخ الاستلام: 2026/01/10 تاريخ القبول: 2026/02/01 تاريخ النشر: 2026/03/20 (العدد (30)، ربيع 2026)

ملخص

يتناول هذا البحث تطوّر التعليم الفلسطيني في القدس الشرقية منذ عام 1967 حتى عام 2025، من خلال تحليل دور مديرية التربية والتعليم بوصفها فاعلاً مركزياً في حماية الهوية الوطنية ضمن سياق استعماري استيطاني ممتد. يسعى البحث إلى تتبّع التحولات البنوية التي مرّ بها التعليم المقدسي، بدءاً من مرحلة الرفض الشعبي عقب الاحتلال، مروراً بمأسسة التعليم الأهلي والوطني، وصولاً إلى مرحلة الضبط الإداري المباشر وتصعيد سياسات الأسرلة، ولا سيما منذ عام 2019.

يركّز البحث على تحليل أدوات التدخل الإسرائيلي في الحقل التعليمي، بما يشمل التمويل المشروط، والتحكم بالمناهج، والإدارة المباشرة للمدارس، والتدخل في تعيين القيادات التربوية، بوصفها أشكالاً من الإكراه البنوي (الناعم)، الهادفة إلى إعادة تعريف وظيفة التعليم ومضمونه ودوره الاجتماعي.

وفي المقابل، تسلّط البحث الضوء على أشكال الصمود التربوي التي طوّرها المجتمع المقدسي، عبر التعليم الأهلي، والمبادرات المجتمعية، والممارسات التربوية الواعية التي يقودها المعلمون رغم تضيق الهوامش المؤسسية.

يعتمد البحث منهجاً تحليلياً تاريخياً، مستنداً إلى تقارير أممية وحقوقية وأدبيات نظرية في علم الاجتماع التربوي ودراسات الاستعمار الاستيطاني، ليخلص إلى أن التعليم في القدس لا يزال ساحة مركزية للصراع على الهوية والوجود، وأن حمايته تتطلب رؤية وطنية خاصة تراعي خصوصية المدينة وسياقها السياسي والقانوني.

الكلمات المفتاحية : التعليم في القدس الشرقية ، مديرية التربية والتعليم الأسرلة ، الإكراه
البنوي الناعم ، الصمود التربوي ، الهوية الوطنية .

Education in East Jerusalem

The Directorate of Education: Establishment, Current Status, Realities, Achievements, and Challenges (1967–2025)

Dima J. Al-samman

Ministry of Education & Higher Education

Palestine

Abstract

This study analyzes the evolution of Palestinian education in East Jerusalem between 1967 and 2025, with particular attention to the role of the Directorate of Education as a key institutional framework sustaining education under conditions of prolonged settler-colonial domination. It examines the structural shifts that have shaped the education sector, from early forms of collective refusal following the occupation, through the consolidation of community-based and waqf educational institutions, to the more recent phase of direct administrative control and the systematic intensification of Israelization policies, especially after 2019. The study investigates Israeli modes of intervention in education, including conditional funding schemes, curricular regulation, direct school management, and interference in the appointment of educational leadership.

These mechanisms are analyzed as forms of soft structural coercion aimed at redefining the purpose, content, and social function of education in East Jerusalem. At the same time, the article highlights forms of educational resilience developed within the Jerusalemite community, manifested in non-governmental schooling, community initiatives, and reflective pedagogical practices sustained by teachers despite increasing institutional constraints. Methodologically, the study adopts a historical-analytical approach drawing on United Nations and human rights reports, as well as critical literature in the sociology of education and settler-colonial studies. It argues that education in East Jerusalem remains a central site of contestation over identity and political existence, and that its preservation requires a context-specific national educational vision responsive to the city's distinct legal and political conditions.

Keywords: Education in East Jerusalem, Directorate of Education, Israelization, Soft Structural Coercion, Educational Resilience, National Identity.



المقدمة

يعدّ التعليم في القدس الشرقية أحد أبرز ميادين الاشتباك البنيوي بين المشروع الاستعماري الإسرائيلي ومحاولات الفلسطينيين الحفاظ على حضورهم الوطني والثقافي في المدينة . فمنذ احتلال القدس عام 1967 ، خضع الحقل التعليمي لسلسلة من السياسات الهادفة إلى إعادة تشكيل بنيته ووظيفته كأداة لإنتاج المعرفة والهوية والانتماء . وفي هذا الإطار ، اضطلعت مديرية التربية والتعليم في القدس بدور مركزي في تنظيم العملية التعليمية والحفاظ على مرجعيتها الوطنية ، ضمن سياق سياسي وقانوني شديد التعقيد .

يتناول هذا البحث تطوّر التعليم الفلسطيني في القدس الشرقية خلال الفترة الممتدة من 1967 إلى 2025 ، من خلال دراسة نشأة مديرية التربية والتعليم ، وتحولات أدوارها ، وإنجازاتها ، والتحديات التي واجهتها عبر مراحل تاريخية متعاقبة . وينطلق البحث من فرضية مفادها أن التعليم المقدسي تطوّر ضمن مسار مؤسسي غير طبيعي ، وتشكّل في ظل ضغوط بنيوية متراكمة ، تمثلت في سياسات الاحتلال الرامية إلى تفكيك المرجعية التعليمية الفلسطينية ، وإخضاع المدارس لمنظومة رقابة إدارية متزايدة .

كما يركّز البحث على تحليل التحولات الرئيسية التي طرأت على التعليم في القدس ، بدءاً من مرحلة ما بعد الاحتلال المباشر ، مروراً بتعزيز دور التعليم الأهلي والوقفي ، ثم مرحلة ما بعد اتفاقيات أوسلو وما أفرزته من فراغ قانوني وإداري ، وصولاً إلى مرحلة التصعيد الإسرائيلي منذ عام 2019 ، التي تميّزت بتكثيف التدخلات المباشرة في المناهج ، والإدارة المدرسية ، وتمويل المؤسسات التعليمية .

كما يسعى البحث إلى إبراز التعليم في القدس الشرقية بوصفه مجالاً للصمود المجتمعي ، تتقاطع فيه الأبعاد التربوية مع السياسية والقانونية ، ويؤكد أن استمرار هذا القطاع في أداء دوره الوطني يتطلب مقاربة خاصة تراعي خصوصية المدينة ، وتستجيب للتحولات البنيوية المتسارعة التي يشهدها الحقل التعليمي المقدسي .

القسم الاول

الإطار التاريخي والتحويلات البنيوية للتعليم في القدس الشرقية منذ عام (1967-1973)

يعدّ التعليم في القدس الشرقية أحد أكثر ميادين الصراع حساسية منذ عام 1967، إذ تحوّل من مجال خدماتي إلى ساحة اشتباك سياسي وثقافي بين الاحتلال الإسرائيلي والمجتمع الفلسطيني. وبعد احتلال القدس الشرقية مباشرة، شرعت إسرائيل في محاولة إعادة تشكيل البيئة التعليمية بما يخدم أهدافها الاحتلالية في فرض السيادة والهوية الإسرائيلية على المدينة.

وقد أدّى هذا إلى صدام مباشر مع أولياء أمور الطلبة المقدسيين، الذين رأوا في المناهج الأردنيّة التي كانت تدرّس في ذلك الوقت، حصناً للهوية الوطنية وفضاءً لحماية الوعي الجمعي.

وفي هذا الإطار، برز دور مدارس الأوقاف الإسلامية التي أسستها وزارة الأوقاف الأردنية واستمرت في إدارتها حتى يومنا هذا، بوصفها البديل الوطني الذي حافظ على المناهج العربية، وواجه الضغوط الإسرائيلية الرامية إلى فرض المناهج الإسرائيلية على الطلبة الفلسطينيين.

وقد لعب التربوي المقدسي حسني الأشهب دوراً محورياً في قيادة هذا المشروع التربوي المقاوم، من خلال بناء شبكات مدارس، وتوفير المناهج، واستقطاب المعلمين الراضين للخضوع لإدارة الاحتلال.



أولاً: سياسات السيطرة الإسرائيلية على التعليم بعد عام 1967 (فور ضم القدس الشرقية)

1 - فرض الإدارة الإسرائيلية على المدارس الفلسطينية

مع احتلال إسرائيل للقدس الشرقية في حزيران 1967، بدأت عملية منظمة لإعادة تشكيل التعليم، تضمنت تغيير البنية الإدارية، وفرض واقع قانوني جديد على المدارس. ووفقاً لتقرير جمعية حقوق المواطن الإسرائيلية ACRI، فإن إسرائيل فرضت منذ الأسبوع الأول للاحتلال مسؤولاً عن «إدارة التعليم العربي» ليتولى ضبط جميع المدارس في القدس الشرقية، ومنحها تراخيص جديدة، وإلزامها بالعمل وفق القوانين الإسرائيلية (ACRI, 2019). وقد شملت إجراءات السيطرة المبكرة التالي:

- إجبار المدارس على التسجيل من جديد لدى وزارة المعارف الإسرائيلية.
 - إغلاق مدارس بحجة «النقص في التراخيص» بهدف الضغط على إداراتها.
 - إجبار مديري المدارس على توقيع التزام بالعمل وفق قوانين المعارف الإسرائيلية.
 - محاولة إدخال المنهاج الإسرائيلي أو نسخته المعدلة التي تُسمى «المنهاج الموحد».
- تُجمّع دراسات عديدة أن الهدف مما ذكر يندرج في إطار إعادة صياغة الوعي السياسي والأيدولوجي للطلاب الفلسطينيين في القدس، وليس إدارياً كما يظهر للعيان.

2 - إلغاء المنهاج الأردني ومحاولات فرض المنهاج الإسرائيلي

قبل عام 1967، كانت جميع مدارس القدس الشرقية تتبنى المنهاج الأردني، باعتبار المدينة تابعة إدارياً للأردن. بعد ضم القدس، حاولت إسرائيل استبدال المنهاج الأردني بالإسرائيلي بنسخته العربية، وأسمته «المنهاج الموحد».

اعتبر المقدسيون هذه الخطوة اعتداءً مباشراً على الهوية الوطنية، ومحاولة لصياغة جيل من الطلبة يحمل وعياً مفصلاً عن جذوره التاريخية.

وقد جاء في تقرير (عير عميم، 2021)، بأن المناهج الإسرائيلية تهدف إلى جعل الطالب يتقبّل الرواية الصهيونية، باعتبارها حقيقةً بديهية، وإبعاد الوعي العربي والفلسطيني تدريجياً.

ثانيا: الاضراب المقدسي ورفض المناهج الإسرائيلية (1967-1968)

1 - الاضراب الشعبى التعليمي

مع إعلان وزارة المعارف الإسرائيلية تطبيق المنهاج الإسرائيلي في العام الدراسي (1967-1968)، اندلعت واحدة من أكبر حركات الاحتجاج في تاريخ القدس المعاصر، فقد شكّل الأهالي لجانا شعبية دعت إلى إضراب شامل في جميع مدارس القدس الشرقية، وهو ما وثّقه المؤرخ وليد الخالدي في دراسته حول التعليم في القدس (Khalidi, 1992).

وقد تضمنت خطوات الاضراب التالي:

- تم سحب آلاف الطلبة من المدارس التي خضعت للإدارة الإسرائيلية من قبل أولياء أمورهم الذين شعروا بخطورة أسئلة المناهج.
 - امتناع المعلمين عن التوجه إلى المدارس التي تخضع للإدارة الإسرائيلية رغم التهديدات بالفصل.
 - ضغط جماعي من قبل المجتمع المقدسي بجميع أطيافه، أفراداً ومؤسسات واتحادات لمنع إدارات المدارس من قبول المناهج الإسرائيلية.
- وتصف (ACRI, 2019) هذا الإضراب بأنه تعبير عن رفض مدني شامل لسياسة الأسرلة التعليمية.

2 - أزمة الفراغ التعليمي

تسبب الإضراب ببقاء آلاف الطلبة في المراحل الدراسية المختلفة دون مدارس، وكان لا بد من البحث عن بديل تربوي وطني لسد الفراغ التعليمي، بحيث يحافظ على الهوية العربية الإسلامية للقدس، ويحمي الوعي الوطني، ويعتني باللغة العربية الأم، ويبقى المناهج الأردنية الوطنية. وقد شكّلت هذه الحاجة الشراسة التي أدت إلى نشوء مدارس الأوقاف الإسلامية، إذ دفعت هذه الأزمة لجان أولياء الأمور، والمعلمين الوطنيين، ووزارة الأوقاف الإسلامية إلى التحرك لتأسيس منظومة تعليمية جديدة، لتقوم بدورها الوطني تجاه الجيل الجديد.

وبحسب تقرير (UNRWA, 1980) فإن «التعليم في القدس في تلك الفترة كان مهدداً بالانهيار



التام لولا تدخل مؤسسات المجتمع المحلي والأوقاف» .
وهنا بدأت الخطوة الأولى نحو مدارس الأوقاف الإسلامية .

ثالثا: نشأة مدارس الأوقاف الإسلامية ودور حسني الأشهب

1 - البدايات: الحاجة لبدليل وطني

استجابة لأزمة 1967، قررت وزارة الأوقاف الأردنية إنشاء مدارس وطنية مستقلة عن إدارة الاحتلال، تشرف عليها إداريا وماليا، وتتبنى بالكامل المنهج الأردني .
ووفق تقرير وزارة الأوقاف الأردنية (1995)، فإن المدارس الأولى افتتحت في مبانٍ مستأجرة ومرافق مساجد لعدم توفر بنية تحتية مدرسية جاهزة .
وقد هدفت هذه المدارس إلى حماية المنهج العربي من الأسرلة، وتوفير بيئة تعليمية غير خاضعة للرقابة الإسرائيلية، واستيعاب الطلاب المنسحبين من المدارس التي تخضع للإدارة الإسرائيلية .

2 - المربي حسني الأشهب قائدا تربويا

برز في تلك الفترة اسم المربي حسني الأشهب بوصفه من أهم الشخصيات التربوية التي قادت إلى تأسيس مدارس في القدس الشرقية . وقد كان له دورا مؤثرا، فأصبحت مدارس الأوقاف الإسلامية تعرف باسم «حسني الأشهب» .
وقد ساهم الأشهب باختيار المباني القابلة للتحويل إلى مدارس (وزارة الأوقاف الأردنية، 1995)، كما جمع كتب المناهج الأردنية ووزعها على مدارس الأوقاف، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم الأردنية، كما وضع أنظمة داخلية وإدارية لشبكة المدارس، بالإضافة إلى أنه قام باستقطاب المعلمين الذين رفضوا العمل تحت مظلة الإدارة الإسرائيلية . وقد كان من أبرز من رفضوا أي تدخل إسرائيلي في التعيينات، والمناهج، والميزانيات والرقابة . كما كان يواجه ضغوطا مكثفة من وزارة المعارف الإسرائيلية التي هدّدت مرارا بإغلاق المدارس .

رابعاً: تحالف مدارس الأوقاف الإسلامية مع المدارس الخاصة الإسلامية والمسيحية

لم تكن مدارس الأوقاف وحدها كافية لاستيعاب عشرات الآلاف من الطلبة، لكن مجموع المدارس الخاصة والأهلية المسيحية والإسلامية شكّل بنية كاملة أثبتت فعاليتها، أفرغ المدارس الخاضعة لبلدية الاحتلال تماماً، وشلّ قدرة الاحتلال على فرض المناهج الإسرائيلية، مما اضطر وزارة المعارف لإعادة اعتماد المنهاج الأردني في القدس الشرقية بشكل تدريجي ابتداءً من عام 1969 حتى 1974، كما شهدت مدارس القدس عودة المعلمين الذين كانوا يعملون وفق المنهاج الأردني إلى مواقعهم التي كانوا فيها.

وتشير أبحاث (عير عميم، 2019) إلى أنّ هذا النموذج يعدّ أنجح رفض مجتمعي فلسطيني لسياسة تعليمية مفروضة، وذلك بسبب وحدة المجتمع وتحالفهم أفراداً ومؤسسات ولجان واتحادات، كما أنّ امتلاك الوقف عقارات واسعة مكّنها من استحداث صفوف سريعة، بالإضافة إلى قوة المدارس المسيحية التي كان تمويلها دولياً مستقلاً، فلم تتمكن إسرائيل من الضغط عليها بسهولة، وقد شكّل هذا ضربة قاصمة للمخططات الإسرائيلية في ذلك الوقت.

خامساً: أثر هذه المرحلة على هوية التعليم المقدسي

أدى الانتصار التعليمي في القدس الشرقية إلى التالي:

- ترسيخ مفهوم «التعليم المقاوم» كجزء من الهوية الوطنية.
- تثبيت المرجعية العربية للتعليم لعدة عقود.
- تعزيز مكانة الأوقاف والمدارس الخاصة والأهلية المسيحية والإسلامية كخط دفاع رئيسي.
- خلق انقسام بنيوي دائم بين مدارس الاحتلال ومدارس الأوقاف وحلفائها من المدارس الخاصة والأهلية الإسلامية والمسيحية.

لقد شكّلت السنوات التي تلت ضمّ القدس الشرقية لحظة حاسمة في تاريخ التعليم الفلسطيني. جاء تأسيس مدارس الأوقاف جزءاً من شبكة مقاومة تربوية متكاملة، ضمّت المدارس المسيحية والأهلية الإسلامية.



هذا التحالف أجبر الاحتلال على إعادة اعتماد المنهاج الأردني ، وهو ما يؤكد على أنّ التعليم في القدس يشكّل ساحة نضال وطني للحفاظ على الهوية الفلسطينية لعدة عقود . ولكن هذا لا يعني أن الاحتلال يئس أو تراجع عن مشروع أسرلة التعليم ، فهو يتقن فن الكر والفر . . يمتلك نفسا طويلا . . يتروى ، ويعيد ترتيب صفوفه في كل مرحلة من جديد لتحقيق مآربه .

القسم الثاني

مديرية التربية والتعليم في القدس (1974-1987): التحديات والإنجازات والتطلعات في ظل المدينة المحتلة

منذ منتصف السبعينات دخلت مديرية التربية والتعليم في القدس مرحلة جديدة من عملها ، اتّسمت بزيادة الوعي الشعبي بخطر المشروع التعليمي الإسرائيلي من جهة ، وتصاعد الحاجة إلى إعادة بناء النظام التعليمي الوطني داخل المدينة من جهة أخرى . فبعد فشل محاولات الاحتلال في فرض المناهج الإسرائيلية على المدارس العربية ، بدأت تظهر ملامح مرحلة تثبيت الوجود التربوي الوطني ، وهي مرحلة امتدّت من عام 1974 حتى اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987 .

كانت هذه السنوات حاسمة في إعادة تأهيل مدارس الأوقاف الإسلامية ، وتشكيل شبكة واسعة من المدارس الأهلية الإسلامية والمسيحية التي وقفت جنبا إلى جنب مع الأوقاف في مواجهة سياسات الأسرلة ، فقد شكلت هذه المدارس ، بكلّ أطرافها جبهة واحدة لحماية المناهج الأردنية ، وبنية الهوية التربوية الفلسطينية (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1970) .

أولا : السياق السياسي والتّعليمي بين عامي (1974-1980)

مثّل عام 1974 نقطة تحوّل في تاريخ التعليم في القدس ، إذ أدرك المجتمع المقدسي أن الصراع أصبح صراعا على العقل والرواية والمستقبل . وقد رافق ذلك نمو في وعي القيادات التربوية بأهميّة وجود جسم إداري قوي قادر على وضع سياسات تعليميّة متماسكة ، فبرزت مديرية التربية والتعليم في القدس باعتبارها المرجعيّة الوطنيّة الأساسيّة التي تقود العمل التربوي في المدينة .

حاول الاحتلال تقييد عمل المديرية ، وخصوصا فيما يتعلق بترخيص المدارس أو الاشراف الأكاديمي عليها (UNESCO,2012) وعلى الرغم من جهود التربويين المقدسين المصنية ، من خلال تطوير شبكات دعم مجتمعية ولجان أهلية ولجان أولياء أمور ، إلا أنّ المديرية واجهت في تلك المرحلة ضغطا ممنهجا من سلطات الاحتلال ، تجلّى في التالي :

- تقليص موازنات المدارس العربيّة وتشديد الرقابة على حركة المعلمين والطلبة .
 - محاولة رفع نسبة التعليم المهني على حساب الأكاديمي لتعزيز « الطبقة العاملة التابعة» (UNESCO,2011).
 - إغلاق الصفوف أو المدارس بحجج أمنية أو إدارية .
 - فرض إجراءات تعيين معقّدة للمعلمين لإضعاف المؤسسات التربوية الوطنية .
- لكن على الرغم من هذه السياسات ، استطاعت مديرية التربية ، بدعم المجتمع المقدسي والأوقاف ، الحفاظ على الاستمرارية الأكاديمية وصدّ مخطّطات التحويل التدريجي نحو المناهج الاسرائيلية .

ثانيا: إعادة بناء شبكة مدارس الأوقاف (1974-1982)

تميّزت هذه المرحلة بعملية توسّع نوعيّة في مدارس الأوقاف الاسلاميّة ، التي أصبحت العمود الفقري للتعليم الوطني في القدس . فقد عملت المديرية على ترميم البنية التحتية للمدارس ، وتطوير الغرف الصفية ، وتعزيز مواد الهوية الوطنية والدين والتاريخ ، في وقت كانت فيه المفاهيم محاصرة في مدارس الاحتلال .

وقد حققت المديرية ومدارس الأوقاف إنجازات أساسية ، منها :

- ترميم المدارس التاريخية داخل البلدة القديمة ، مثل الأروقة والمدارس الوقفية . مما أعاد توطين العملية التعليمية في قلب القدس التاريخي رغم التّضيقات .
- زيادة أعداد المعلمين المدربين عبر برامج تطوير مهني بالتعاون مع مؤسسات أردنية وفلسطينية .
- إدخال مواد إثنائية وطنية - غير مصرّح بها رسميًا- لكنّها قدّمت عبر أنشطة لاصفية ، مثل الرحلات والمحاضرات والأنشطة الكشفية .
- نظام قبول مرّن للطلبة ، بحيث تستوعب مدارس الأوقاف آلاف الطلبة الذين انسحبوا



من المدارس التي حاول الاحتلال أسرلتها .

لقد كان هذا التوسع إنجازا كبيرا ، إذ كان الاحتلال يسعى لتحويل مدارس الأوقاف إلى مؤسسات تابعة له إداريا ، إلا أن إدارتها بقيت مستقلة بفضل تمسك الجهاز التعليمي المحلي بدوره وشرعيته . (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1986) .

ثالثا: دور المدارس الخاصة الإسلامية والمسيحية (1975-1985)

لا يمكن الحديث عن مرحلة (1974-1987) دون الإشارة إلى الدور المحوري الذي لعبته المدارس الخاصة والأهلية في دعم المديرية ، فقد كانت تسير في خط متواز مع مدارس الأوقاف ، وشكّلت جميعها خط الدفاع الثاني للحفاظ على التعليم الوطني . وقد نجحت في ذلك للأسباب التالية :

- استقلالها المالي والإداري جعلها أقل عرضة لضغوط الاحتلال .
- استمرارها في تدريس المنهاج الأردني دون تغيير ، ما وفر ملاذا آمنا للطلبة الذين رفضوا الاسرلة .
- سمعتها الأكاديمية العالية التي جذبت الطلبة من مختلف الأحياء المقدسية .
- قدرتها على استقطاب معلمين مؤهلين ، وفتح خطوط دعم مع مؤسسات تعليمية عربية وإسلامية (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1985) .

أثر المدارس الأهلية على الاحتلال:

شكّلت تكتل مدارس الأوقاف والمدارس الخاصة ضربة قويّة للاحتلال ، إذ أدرك أن محاولة إحلال المنهاج الإسرائيلي قد فشلت بالكامل ، وأنه لا يستطيع الاستمرار في إدارة مدارس فارغة . ونتيجة لهذا الفشل ، أعاد الاحتلال تدريجيا السماح بتدريس المنهاج الأردني في المدارس التي تتبع له إداريا وماليا . وهو اعتراف ضمّن بانتهاء المقدسين في المعركة التعليمية (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1985) .

رابعا: تثبيت الهوية الوطنية في الصفوف (1978-1987)

مع نهاية السبعينات ، تصاعد اهتمام المديرية بترسيخ الهوية الوطنية في المدارس من خلال

عدّة مبادرات ، منها :

- تنمية الوعي التاريخي حول القدس عبر أنشطة طلابية خاصّة ، ومسابقات ، ومعارض تراثيّة .
- إنشاء أنظمة الارشاد التربوي لدعم الطلبة نفسيا في ظلّ تزايد الاعتقالات والملاحقات من الاحتلال .
- تحسين مستوى اللغة العربية والتربية الاسلاميّة في مواجهة المدّ العبري القسري داخل المدينة (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1981) .
- تنظيم دورات قياديّة تربويّة للمعلّمين بهدف خلق نواة قياديّة تربويّة مقدسيّة قادرة على حماية المدارس عند حدوث أزمات .
- وقد لعبت هذه المبادرات دورا هاما في صمود الجيل الذي شارك لاحقا في الانتفاضة الأولى ، إذ تبلورت لديه هويّة وطنيّة واعية وقويّة داخل أروقة مدارس القدس .

خامسا : التّحدّيات المتراكمة قبيل الانتفاضة الأولى :

- على الرغم من الإنجازات الكبيرة ، واجهت المديرية في السنوات التي سبقت الانتفاضة الأولى سلسلة من التّحديات المتزايدة ، أبرزها :
- الإجراءات البيروقراطية المعقّدة التي اتبعتها سلطات الاحتلال تجاه خريجي الثانوية العامة الأردنيّة في القدس ، إذ تمّ فرض متطلّبات إضافيّة للقبول في الجامعات الاسرائيليّة ، واشترط امتحانات معادلة خاصّة ، وتعقيد إجراءات التّسجيل ، مما وضع الكثير من الطلبة في مأزق أكاديمي .
- الاعتقالات والاستدعاءات الإداريّة ، إذ استهدف عدد كبير من المعلمين بتهم سياسية (ACRI,2012) .
- إغلاق مدارس أو صفوف بحجة الأمن أو عدم استيفاء الشروط (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1986) .
- نقص الغرف الصّفية ، خاصة مع الزيادة السكانية ، وضعف التّمويل .
- الضغوط على الأنشطة اللاصفيّة ، إذ حاول الاحتلال منع أي نشاط يحمل مضمونا وطنيا .



إلا أنّ المديرية نجحت في الحفاظ على انتظام المدارس واستقلالية المناهج .

سادسا : التطلعات التربوية حتى عام 1987

بحلول عام 1987 ، كانت مديرية التربية في القدس قد حدّدت أولوياتها :

- تعزيز الاستقلال التربوي قدر الإمكان عبر إنشاء مدارس جديدة خارج المناطق ذات السيطرة الإدارية المباشرة للاحتلال .
 - تمّ زيادة مدارس الأوقاف ، بهدف تقليل اعتماد الأهالي على المدارس الخاضعة للإدارة الإسرائيلية .
 - تعميق شراكاتها مع مؤسسات القدس الثقافية ، مثل بيت الشرق والمراكز المجتمعية .
 - تعزيز دور المرأة في العملية التربوية عبر تدريب معلّمات وقائدات تربويات جديدات .
 - تطوير مناهج إثرائية عربية ، لتعويض أيّ نقص في المناهج الرسميّة .
- كانت هذه التطلعات تؤسس لمرحلة صمود طويلة المدى (UNESCO, 2011) .

القسم الثالث

التعليم في القدس الشرقية خلال الانتفاضة الأولى (1987-1993)

بدأت الانتفاضة الأولى في كانون أول 1987 ، وكانت مرحلة فاصلة في التاريخ الفلسطيني ، حيث امتدّت المظاهرات والاحتجاجات الشعبيّة إلى كافة المجالات ، بما في ذلك التعليم . شهدت هذه الفترة تغييرات كبيرة في إدارة المدارس ، استجابة للمقاومة الشعبيّة ، ومحاولات الاحتلال للسيطرة على المناهج والبنية التحتية للمدارس (أبو عرفة ، 1992) .

خلال هذه الفترة ، لعبت مدارس الأوقاف الإسلاميّة والمدارس الخاصّة والمسيحيّة دورا محوريّا في صمود العمليّة التعليميّة والحفاظ على الهوية الوطنيّة ، مع مواجهة تحديات كبيرة من حيث الأمن ، التمويل ، والمراقبة الإسرائيليّة .

أولاً: تأثير الانتفاضة على العمليّة التعليميّة.

- 1 - تعطيل المدارس : شهدت معظم مدارس القدس الشرقية إغلاقات جزئية أو كلية نتيجة الاحتجاجات ، والمواجهات بين الطلاب والقوّات الاسرائيليّة ، ما أثر على انتظام الدراسة (منظمة الأمم المتحدة للطفولة ، 1988) .
- 2 - المخاطر الأمنية : تعرّض المعلّمون والطلبة لملاحقات واعتقالات ، خاصة في المدارس القريبة من مناطق الاحتكاك ، الأمر الذي تطلّب تنظيم خطط بديلة لتأمين التعليم واستمراره (مركز القدس للحقوق الاجتماعية ، 1991) .
- 3 - التحوّلات في المنهاج : استمرّت المدارس الوقفيّة والخاصّة في اعتماد المنهاج الأردني ، بينما حاول الاحتلال إدخال بعض المواد الإسرائيليّة ، لكن مقاومة المعلمين والأهالي حالت دون فرض هذه المواد على نطاق واسع (الأونروا ، 1989) .

ثانياً: صمود مدارس الأوقاف والمدارس الخاصة

- 1 - الحفاظ على الهوية الوطنيّة : حافظت مدارس الأوقاف على الهوية الفلسطينية من خلال دمج التعليم الرسمي بالأنشطة الوطنيّة ، إذ نظمت مسابقات تاريخيّة ، ورحلات ميدانيّة للمعالم الفلسطينيّة ، ودروس في الثقافة الوطنيّة واللغة العربيّة (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 2000) .
- 2 - التعاون مع المجتمع المحليّ : لعب أولياء الأمور واللجان الشّعبيّة دوراً في دعم المدارس ، سواء بتوفير التمويل الجزئيّ ، أو تنظيم الأمن المدرسيّ ، أو توفير الدّعم النفسي للطلبة (أبو عرفة ، 1992) .
- 3 - التعليم البديل : استخدمت المرافق المؤقتة ، مثل المساجد والمراكز المجتمعيّة ، لاستكمال الدراسة عندما كانت المدارس الرسمية مغلقة ، وهو ما ساهم في استمرار العملية التعليميّة حتّى في أكثر فترات التوتر (أبو عرفة ، 1992) .

ثالثاً: تحدّيات هذه المرحلة

- 1 - الضغط الإسرائيليّ المستمر : فرض الاحتلال قيوداً على الحركة ، وتفتيش المدارس ، وحظر بعض الأنشطة الوطنيّة ، ما شكّل تهديداً مباشراً لاستقلاليّة المدارس (مركز



القدس للحقوق الاجتماعية ، 1991) .

- 2 - النقص في الموارد : ازدادت الحاجة إلى الكتب ، والأثاث المدرسي ، والمعلمين ، نتيجة الإغلاقات المتكررة ، والنقص في الدعم الرسمي من الحكومة الأردنية بعد توقيع اتفاقات السلام في أواخر الثمانينات (أونروا ، 1989) .
- 3 - الضغط النفسي على الطلبة : تعرّض الطلبة للملاحقات والاعتقالات ووجود الجيش الإسرائيلي في أحيائهم ، أثر على تحصيلهم العلمي ، الأمر الذي تطلب تدخلات تربوية ونفسية في المدارس (السرْحان ، 1993) .

رابعاً: إنجازات التعليم الفلسطيني خلال الانتفاضة

- 1 - استمرار التعليم رغم الظروف : تمكنت مدارس الأوقاف والمدارس الخاصة والأهلية الوطنية من ضمان استمرارية الدراسة ، بما يمثل نجاحاً ميدانياً في مواجهة محاولات الاحتلال لإخضاع التعليم . (هلال ، 1991) .
- 2 - تعزيز القيم الوطنية : تم إدخال برامج إثرائية وطنية ، وورش عمل حول الحقوق المدنية والسياسية ، ما ساعد على تكوين وعي وطني لدى الطلبة في أوقات التوتّر . (هلال ، 1991) .
- 3 - تطوير الشبكات التربوية : تعاونت المدارس مع منظمات دولية مثل أونروا لتوفير التمويل والدعم اللوجستي ، بالإضافة إلى تنسيق الجهود بين المدارس المختلفة لضمان انتظام الدراسة (أونروا ، 199) .

خامساً: التطلّعات قبل استلام السلطة الفلسطينية مهامها

(1993)

- 1 - التحضير لإدارة ذاتية تعليمية : مع اقتراب اتفاق أوسلو ، بدأت المديرية في وضع خطط لإدارة التعليم الوطني بشكل مستقلّ ، مع تطوير المناهج الوطنية الفلسطينية وإعداد وتدريب المعلمين .
- 2 - توسيع البنية التحتية : رغم القيود ، تمّ التخطيط لإنشاء فصول إضافية ومراكز تعليمية مؤقتة لتخفيف الاكتظاظ ، مع التركيز على المناطق المهمّشة (مركز القدس للحقوق الاجتماعية ، 1991) .

3 - تأسيس برامج تعليمية بديلة : ظهرت مبادرات تعليمية غير رسمية مثل الدروس المسائية ، والأنشطة الثقافية في المساجد والمراكز ، لضمان تغطية الفراغ التعليمي نتيجة الاغلاقات المستمرة .

لا شك في أن فترة الانتفاضة الأولى (1987-1993) شكّلت مرحلة مفصليّة في تاريخ التعليم الفلسطيني في القدس الشرقية ، حيث أظهرت مدارس الأوقاف والمدارس الخاصة قدرتها على الصمود والحفاظ على الهوية الوطنيّة . ورغم الظروف الصعبة والضغط الإسرائيلي ، والنقص في الموارد ، نجحت هذه المدارس في توفير تعليم مستمر ومتناسك ، مع تعزيز الهوية الوطنيّة ، وإعداد الجيل الذي سيواجه تحديات الفترة اللاحقة بعد إنشاء السلطة الفلسطينية في عام 1994 (الخالدي ، 1991) .

القسم الرابع

التعليم في القدس الشرقية منذ استلام السلطة الوطنية مهامها (1994-2000)

مثّل إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 ، عقب توقيع اتفاقيات أوسلو ، محطة مفصليّة في مسار بناء المؤسسات الوطنية الفلسطينية ، ومن ضمنها المؤسسة التعليمية . غير أن هذا التحول ، الذي حمل آمالاً واسعة للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ، اتخذ في القدس الشرقية طابعاً مركباً وإشكاليّاً ، نظراً لاستثناء المدينة صراحة من ترتيبات السيادة الإدارية للسلطة ، وإبقائها تحت السيطرة الإسرائيلية المباشرة . (وزارة التربية والتعليم الفلسطينية ، 1998) .

في هذا السياق ، أصبح التعليم في القدس الشرقية ساحة اختبار حقيقية لقدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على ممارسة دورها الوطني خارج نطاق سيطرتها الجغرافية ، وأحد أبرز ميادين الصراع على الهوية ، والمرجعية ، والسيادة الرمزية . ويهدف هذا الفصل إلى تحليل واقع التعليم في القدس خلال الفترة (1994-2000) ، من خلال دراسة الإطار السياسي والقانوني ، وطبيعة العلاقة بين وزارة التربية والتعليم الفلسطينية ودائرة التربية والتعليم في القدس ، إضافة إلى التحولات التي طرأت على المناهج ، وأوضاع المدارس والمعلمين والطلبة (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1999) .



* الإطار السياسي والقانوني لمرحلة السلطة الوطنية

أفرزت اتفاقيات أوسلو وضعا قانونيا ملتبسا في القدس الشرقية، إذ أبقت المدينة خارج مناطق «أ» و«ب»، وخاضعة بالكامل للسيطرة الإسرائيلية، مع السماح الضمني بممارسة بعض الأنشطة الفلسطينية ذات الطابع الخدماتي. هذا الوضع خلق تناقضا بنيويا بين المرجعية القانونية الإسرائيلية المفروضة، والمرجعية الوطنية الفلسطينية الساعية إلى ترسيخ حضورها المؤسسي. (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1999).

لم تُمنح وزارة التربية والتعليم الفلسطينية صلاحيات رسمية داخل القدس في قطاع التعليم، إلا أنها بدأت منذ عام 1994 بلعب دور فعلي غير مباشر، تمثل في الآتي:

- تطوير السياسات التربوية العامة.

- إعداد المنهاج الفلسطيني الموحد.

- تقديم الدعم الفني والمالي للمدارس المقدسية.

- الإشراف المعنوي على الكوادر التعليمية.

وقد عملت مديرية التربية والتعليم في القدس كحلقة وصل بين وزارة التربية والتعليم في رام الله والمدارس، مستندة إلى شرعيتها المجتمعية، وإلى حاجة المجتمع المقدسي لمرجعية وطنية واضحة في ظل محاولات الأسرلة المتزايدة (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1999).

* إعادة بناء المرجعية الوطنية للتعليم

يعدّ أحد أبرز إنجازات مرحلة (1994-2000) إعادة بناء المرجعية الوطنية للتعليم الفلسطيني، بعد عقود من التبعية لمناهج وأنظمة خارجية، فقد انطلقت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية في مشروع وطني شامل، هدفه توحيد النظام التعليمي الفلسطيني، وتطوير مناهج تعكس الهوية والتاريخ والثقافة الفلسطينية.

اكتسب هذا المشروع بعدا سياسيا خاصا، إذ مثل اعتماد المنهاج الفلسطيني فعلا سياديا رمزيا، يتحدّى محاولات فرض المنهاج الإسرائيلي. وقد دعمت مديرية التربية والتعليم التوجه التالي:

- التشجيع على اعتماد المنهاج الفلسطيني في المدارس الحكومية والخاصة.

- توفير التدريب اللازم للمعلمين.

- التنسيق مع المؤسسات المقدسية لتجاوز قيود إدخال الكتب.

ورغم مصادرة العديد من الكتب المدرسية ، وتأخير وصولها ، لجأت المدارس إلى حلول بديلة ، مثل استخدام نسخ قديمة ، أو تدريس المضامين وشرحها شفهيًا ، ما يعكس حجم الإصرار المجتمعي على حماية المرجعية الوطنية للتعليم (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1999) .

* واقع البنية التحتية في مدارس القدس الشرقية في ظل غياب السيادة

شكّلت البنية التحتية التعليمية في القدس الشرقية أحد أكثر القطاعات تأثرًا بغياب السيادة الفلسطينية بعد عام 1994 ، إذ ورثت السلطة الوطنية واقعا تعليميا منهكًا ، خاضعًا لسياسات احتلالية طويلة الأمد ، دون أن تمتلك أدوات التدخل المباشر لمعالجته . وقد انعكس هذا الواقع بشكل واضح على أوضاع المدارس من حيث عددها ، وتوزيعها الجغرافي ، وقدرتها الاستيعابية ، ومستوى تجهيزها (دجاني ، 1997) .

فمنذ توقيع اتفاقيات أوسلو ، واصلت سلطات الاحتلال تطبيق سياسات تخطيط عمراني تمييزية ، حدّت من قدرة المجتمع المقدسي على تطوير مرافقه التعليمية . فقد أخضعت بلدية الاحتلال أي توسّع مدرسي لشروط ترخيص معقّدة ، تتطلّب موافقات أمنية وهندسية شبه مستحيلة ، خاصة في الأحياء العربية المكتظة مثل سلوان ، وشعفاط ، والعيسوية ، وبيت حنينا . ونتيجة لذلك ، توقّفت عمليًا مشاريع بناء مدارس جديدة ، أو توسعة المدارس القائمة ، رغم الزيادة الطبيعية في أعداد الطلبة . (وزارة التربية والتعليم الفلسطينية ، 1998) .

وأدى هذا الوضع إلى تفاقم أزمة الغرف الصفية ، حيث أظهرت تقارير تربوية في أواخر التسعينات وجود عجز حاد في عدد الصفوف ، انعكس في ظاهرة الاكتظاظ الصفّي ، التي تجاوزت في بعض المدارس الأربعين طالبًا في الصف الواحد . وقد أثر هذا بشكل مباشر على جودة التعليم ، وأساليب التدريس ، والصحة النفسية للطلبة والمعلمين ، وحدّت من القدرة على تطبيق أنشطة تعليمية تفاعلية .

كما اضطرت بعض المدارس إلى اعتماد نظام الدوام المزدوج ، وهو ما خلق حالة من الإرهاق المزمّن لدى الطلبة . وفي حالات أخرى ، لجأت إدارات المدارس ، بالتنسيق مع مديرية التربية والتعليم في القدس ، إلى استئجار مبانٍ سكنية وتحويلها إلى مرافق تعليمية مؤقتة ، رغم افتقارها في كثير من الأحيان إلى الشروط التربوية الملائمة ، سواء من حيث المساحات ، أو ساحات اللعب ، أو المرافق الصحية (وزارة التربية والتعليم الفلسطينية ، 1998) .

وفي هذا السياق ، برز دور الأوقاف الإسلامية والمؤسسات المقدسية في محاولة سدّ بعض الفجوات ، من خلال ترميم مدارس وقفية قديمة ، خاصة داخل البلدة القديمة ، وإعادة



تأهيلها بما يسمح باستمرار العملية التعليمية . غير أن هذه الجهود ، على أهميتها ، بقيت محدودة الأثر أمام حجم الاحتياجات المتراكمة ، واصطدمت مرارًا بإخطارات الهدم ، أو أوامر وقف العمل الصادرة عن بلدية الاحتلال .

ويلاحظ أن أزمة البنية التحتية التعليمية شكّلت جزءًا من سياسة إسرائيلية منهجية هدفت إلى إضعاف التعليم الفلسطيني في القدس ، ودفع الطلبة نحو المدارس التابعة لبلدية الاحتلال ، أو نحو التسرب المبكر من التعليم . وقد تجلّى ذلك في التفاوت الصارخ بين حجم الاستثمار في المدارس الإسرائيلية داخل القدس ، ومستوى الإهمال المتعمّد للمدارس العربية ، سواء من حيث الصيانة ، أو التجهيزات ، أو المساحات المخصصة لكل طالب .

ورغم هذه التحديات ، سعت مديرية التربية والتعليم في القدس إلى إدارة الأزمة بأدوات محدودة ، مركّزة على مبدأ الاستمرارية ومنع الانهيار . فعملت على التنسيق بين المدارس لتوزيع الطلبة وفق الإمكانيات المتاحة ، ودعم المبادرات المجتمعية لترميم المرافق التعليمية ، بالإضافة إلى توثيق النقص البنيوي ورفعته إلى مؤسسات دولية وحقوقية .

وقد أسهم هذا النهج في الحفاظ على الحد الأدنى من انتظام العملية التعليمية ، لكنه لم يكن كافيًا لمعالجة الخلل البنيوي العميق الذي رافق التعليم المقدسي في ظل غياب السيادة الفلسطينية ، واستمرار السيطرة الإسرائيلية على الأرض والتخطيط والموارد ، بل جعل المدرسة المقدسية مساحة صراع يومي على الحق في التعليم ، والوجود ، والهوية .

* أوضاع المعلمين والطلّبة في القدس الشرقية (1994-2000)

ارتبطت أوضاع المعلمين والطلّبة في القدس الشرقية خلال الفترة (1994-2000) ارتباطًا وثيقًا بالسياق السياسي والقانوني الذي أفرزته مرحلة ما بعد اتفاقيات أوسلو ، حيث شكّل واقع تعليمي شديد التعقيد ، تتداخل فيه المرجعية الوطنية الفلسطينية الناشئة مع منظومة سيطرة إسرائيلية تتحكم فعليًا بالأرض ، والبنية التحتية ، والإجراءات الإدارية . ونتيجة لذلك غدا التعليم في القدس مساحة صراع يومي على الهوية والاستمرارية (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1999) .

* أوضاع المعلمين بين غياب الإطار القانوني والدور الوطني

بعد استلام السلطة الوطنية الفلسطينية مهامها عام 1994 ، لم يتم إدماج المعلمين في القدس الشرقية ضمن هيكل وظيفي رسمي تابع لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية ، بسبب استثناء القدس من الصلاحيات الإدارية للسلطة . ونتيجة لذلك ، استمر المعلمون في العمل ضمن

أطر متعدّدة، شملت مدارس الأوقاف الإسلامية، والمدارس الخاصة والأهلية، وبعض المدارس التابعة لبلدية الاحتلال والمعارف الاسرائيلية، ما أدى إلى تفاوت كبير في شروط العمل والاستقرار الوظيفي .

عانى المعلّم المقدسي من هشاشة قانونية واضحة، إذ افتقرت غالبية العقود إلى ضمانات مهنية طويلة الأمد، كما غابت المرجعية النقابية الموحدة القادرة على الدفاع عن حقوقهم . وإلى جانب ذلك، خضع عدد من المعلّمين لإجراءات إسرائيلية مقيدة، تمثّلت في اشتراط تصاريح العمل والتنقل، والاستدعاءات الأمنية، والرقابة على المضامين التعليمية، خاصة في المواد ذات البعد الوطني (هلال، 1998) .

ورغم هذه القيود، لعبت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، عبر مديرية التربية والتعليم في القدس، دوراً داعماً غير مباشر، تمثّل في الإشراف التربوي، وتنظيم دورات تدريبية، وتوفير الإرشاد المهني، بما أسهم في الحفاظ على ارتباط المعلّمين بالمرجعية التربوية الوطنية، ولو في إطار غير رسمي (دجاني، 1998) .

* الأعباء المهنية والنفسية على المعلّمين :

عمل المعلّمون المقدسيون في بيئة تعليمية تتسم بالاحتفاظ الصّفي، ونقص الوسائل التعليمية، وتكرار الإغلاقات والحواجز العسكرية، ما فرض عليهم أعباءً مهنية ونفسية مضاعفة . ولم يقتصر دور المعلّم على نقل المعرفة، بل امتد ليشمل احتواء الآثار النفسية التي خلّفها الظروف السياسية على الطلبة، خاصة في حالات الاعتقال، أو فقدان أحد أفراد الأسرة، أو التعرض اليومي لمظاهر العنف .

وتشير دراسات تربوية إلى أن هذه الظروف أسهمت في ارتفاع مستويات الإجهاد المهني لدى المعلّمين، في ظل غياب برامج دعم نفسي مؤسسية، واعتماد مبادرات فردية أو مجتمعية محدودة النطاق (اليونسكو، 1998) .

* أوضاع الطلبة في ظل القيود السياسية والاجتماعية

واجه الطلبة في القدس الشرقية خلال الفترة (1994-2000) مجموعة من التحديات البنوية التي أثّرت على مسارهم التعليمي، أبرزها القيود على الحركة، وعدم انتظام الدوام المدرسي، وضعف البنية التحتية التعليمية . وقد انعكس ذلك في ارتفاع نسبي لمعدلات التسرّب المدرسي، لا سيما في المرحلة الثانوية، إضافة إلى تراجع مستوى التحصيل الأكاديمي لدى بعض الفئات . كما أظهرت تقارير تربوية واجتماعية أن الطلبة المقدسيين عانوا من ضغوط



نفسية متراكمة ، ناجمة عن واقع الاحتلال ، والخوف الدائم ، وعدم الاستقرار الأسري والاقتصادي ، ما أثر على قدرتهم على التركيز والتفاعل داخل البيئة المدرسية (اليونسيف ، 1999) .

ومع ذلك ، برزت في المقابل مظاهر صمود واضحة ، تمثلت في تمسك الطلبة بحقهم في التعليم ، ودور الأسرة والمؤسسات المجتمعية في دعم الاستمرار في الدراسة ، رغم الصعوبات المتزايدة . (وزارة التربية والتعليم الفلسطينية . 1999) .

* التمييز في توزيع الموارد وأثره على تكافؤ الفرص

أحد العوامل البنوية المؤثرة في أوضاع المعلمين والطلبة تمثل في التمييز الواضح في توزيع الموارد التعليمية بين المدارس العربية في القدس الشرقية والمدارس الإسرائيلية في القدس الغربية . فقد أظهرت تقارير حقوقية أن حجم المخصصات المالية على الطالب الفلسطيني كان أقل بكثير من نظيره الإسرائيلي ، سواء من حيث عدد المعلمين ، أو المرافق التعليمية ، أو الخدمات المساندة (جمعية حقوق المواطن في إسرائيل ، 2000) . وقد انعكس هذا التفاوت بشكل مباشر على فرص الطلبة المقدسيين في التعليم العالي ، إذ واجه خريجو الثانوية العامة صعوبات تتعلق بتكاليف الدراسة ، ومحدودية فرص القبول (دجاني ، 1998) .

* الصمود التربوي

يمكن النظر إلى أوضاع المعلمين والطلبة في القدس الشرقية خلال الفترة (1994-2000) بوصفها تجسيداً لما يمكن تسميته بـ الصمود التربوي ، حيث تحولت المدرسة إلى فضاء للحفاظ على الهوية الوطنية ، بالإضافة إلى كونها مؤسسة تعليمية تقليدية . فقد واصل المعلمون أداء دورهم التربوي والوطني رغم القيود ، فيما تمسك الطلبة بحقهم في التعليم كأحد أشكال البقاء والمقاومة المدنية . وبذلك ، أسهم هذا الواقع في تشكيل قاعدة تعليمية صلبة ، رغم هشاشتها الظاهرية ، مهّدت للمرحلة اللاحقة التي ستشهد تصعيداً أكبر في سياسات السيطرة الإسرائيلية بعد عام 2000 (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1999) .

القسم الخامس

السياسات الإسرائيلية تجاه التعليم في القدس الشرقية ومديرية التعليم (2000-2011)

مثّل اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000 نقطة تحوّل حاسمة في السياسات الإسرائيلية تجاه القدس الشرقية عموماً، وتجاه قطاع التعليم على وجه الخصوص. فبعد مرحلة التسعينيات التي اتسمت بمحاولات احتواء غير مباشر للمؤسسات التعليمية الفلسطينية، انتقلت إسرائيل في العقد الأول من الألفية الثالثة إلى سياسة أكثر صراحة ومنهجية، هدفت إلى إعادة هندسة الحقل التعليمي المقدسي بما يخدم مشروعها السياسي القائم على تثبيت الضم، وإضعاف المرجعية الوطنية الفلسطينية، وإعادة تشكيل الوعي الجمعي للأجيال الناشئة.

✳ التحوّل من سياسة الاحتواء إلى سياسة السيطرة المباشرة

مع بداية الألفية الجديدة، شددت سلطات الاحتلال من تدخلها المباشر في الشأن التعليمي في القدس الشرقية، مستفيدة من الواقع السياسي الذي أعقب فشل مفاوضات كامب ديفيد، وتصاعد المواجهات الميدانية. وقد تجسّد هذا التحول في توسيع صلاحيات بلدية الاحتلال ووزارة المعارف الإسرائيلية على حساب المؤسسات التعليمية الفلسطينية، وفرض رقابة أشد على المدارس التي تعتمد المنهاج الفلسطيني، وأصبحت مديرية التربية والتعليم في القدس هدفاً مباشراً لهذه السياسات، إذ جرى تقييد نشاطها، وملاحقة كوادرها، ومنعها من ممارسة أي دور إشرافي رسمي داخل المدارس، بذريعة "عدم الشرعية القانونية"، رغم استمرار حضورها المجتمعي والتربوي غير الرسمي (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2005).

✳ سياسات المنهاج ومحاولات فرض الأسرلة

شكّلت المناهج التعليمية أحد أهم محاور التدخل الإسرائيلي خلال الفترة (2000-2011).

فقد سعت سلطات الاحتلال إلى:

- منع تداول الكتب المدرسية الفلسطينية داخل مدارس القدس.
- مصادرة الشاحنات القادمة من وزارة التربية والتعليم الفلسطينية.
- فرض الرقابة على المضامين الوطنية في المناهج الفلسطينية، حيث جرى إخضاع الكتب المدرسية لمراجعة منهجية بحجة "التحريض"، ما أدى إلى حذف كل محتوى يتصل بالهوية



الوطنية والتاريخ الفلسطيني . وقد ارتبطت هذه الرقابة بشكل وثيق بإجراءات الترخيص والتمويل ، ما حوّل المنهاج إلى أداة ضبط بنيوي ناعمة .

وتؤكد تقارير وطنية أن هذه السياسات لم تكن معزولة ، بل جاءت ضمن مسار أوسع لإعادة تعريف وظيفة التعليم في القدس (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 2009 ؛ وزارة التربية والتعليم الفلسطينية - وحدة شؤون القدس ، 2011) .

وفي هذا السياق ، طُرحت بدائل تعليمية مشروطة ، تمثّلت في تقديم دعم مالي إضافي للمدارس التي توافق على اعتماد المنهاج الإسرائيلي أو "المنهاج المحرّف" ، وهو ما اعتبرته المؤسسات الفلسطينية محاولة صريحة لفرض الأسرلة مقابل الإغراء المالي . . وهو أشبه بأسلوب العصا والشجيرة .

ورغم هذه الضغوط ، استمرت غالبية المدارس المقدسية ، بدعم من وزارة التربية والتعليم والمؤسسات الأهلية ، في اعتماد المنهاج الفلسطيني ، معتبرة ذلك خطأ أحمر يمس الهوية الوطنية ، وإن كان ذلك يتم أحياناً بوسائل ملتوية لتجاوز الرقابة الإسرائيلية (وزارة التربية والتعليم الفلسطينية - وحدة شؤون القدس ، 2008) .

* استهداف البنية المؤسسية لمديرية التربية والتعليم في القدس

خلال هذه المرحلة ، عملت سلطات الاحتلال ، بشكل منهجي ، على إضعاف البنية المؤسسية لمديرية التربية والتعليم في القدس . وقد تمثّل ذلك في : استدعاء موظفين للتحقيق ، وفرض قيود على عقد الاجتماعات والأنشطة التربوية .

وقد بررت سلطات الاحتلال هذه الإجراءات باعتبار المديرية "ذراعاً للسلطة الفلسطينية" ، في انتهاك واضح لحق المجتمع المقدسي في إدارة شؤونه التعليمية ، حتى في الإطار الخدماتي غير السيادي (جمعية حقوق المواطن في إسرائيل ، 2009) .

* الجدار العازل وإعادة تشكيل الجغرافيا التعليمية

أدى بناء الجدار العازل بعد عام 2002 إلى أثار عميقة على التعليم في القدس الشرقية ، إذ عزل عشرات آلاف الطلبة عن مدارسهم ، خاصة في مناطق مثل كفر عقب ومخيم شعفاط . وأصبحت عملية الوصول إلى المدرسة مشروطة بالحواجز والتصاريح ، ما أدى إلى ارتفاع في معدلات الغياب والتسرب المدرسي ، وانتقال الطلبة إلى مدارس أقل جودة داخل مناطق العزل ، بالإضافة إلى أنه شكّل ضغطاً إضافياً على المدارس داخل حدود بلدية الاحتلال (اليونيسف ، 2007) .

وأمام هذا الواقع ، فقدت مديرية التربية والتعليم القدرة على المتابعة الميدانية المنتظمة ، ما

زاد من هشاشة النظام التعليمي المقدسي .

✧ التمويل المشروط وأدوات الضبط الناعمة

اعتمدت إسرائيل خلال الفترة (2000-2011) سياسة «الضبط الناعم» عبر التمويل ، حيث رُبط تقديم الميزانيات البلدية ، أو ترميم المدارس ، أو إضافة الغرف الصفية ، بجملة من الشروط السياسية والتربوية ، أبرزها :

- الالتزام بتعليمات وزارة المعارف الإسرائيلية .

- تقليص الأنشطة ذات الطابع الوطني .

- قبول الإشراف الإسرائيلي المباشر .

وقد أدت هذه السياسة إلى خلق انقسام داخل الحقل التعليمي بين مدارس مضطرة للقبول بهذه الشروط لتأمين استمراريتها ، وأخرى رفضت ذلك وتحملت تبعات مالية وإدارية قاسية (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 2005) .

✧ التعليم كأداة صراع على الهوية (2000-2011)

تكشف السياسات الإسرائيلية تجاه التعليم في القدس الشرقية خلال هذه المرحلة عن رؤية استراتيجية تعتبر المدرسة ساحة مركزية لإعادة إنتاج السيطرة . لذلك تم استهداف التعليم باعتباره أداة لتشكيل الوعي والهوية والانتماء . وفي المقابل ، حافظت مديرية التربية والتعليم في القدس ، رغم القيود والتضييق ، على دورها الرمزي والوطني ، بوصفها مرجعية معنوية للتعليم الفلسطيني في المدينة ، وأسهمت في تعزيز مفهوم الصمود التربوي ، الذي بات السمة الأبرز للتعليم المقدسي في ظل الاحتلال (UNESCO, 2007) .

✧ الإنجازات والمبادرات المقدسية في مواجهة السياسات الإسرائيلية تجاه التعليم (2000-2011)

رغم التصعيد المنهجي في السياسات الإسرائيلية تجاه التعليم في القدس الشرقية بعد عام 2000 ، لم يقف المجتمع المقدسي ومؤسساته التربوية في موقع الضحية الساكنة ، بل شهدت هذه المرحلة تبلور شبكة واسعة من المبادرات التربوية والمجتمعية التي هدفت إلى حماية التعليم الفلسطيني ، والحفاظ على المرجعية الوطنية ، وضمان استمرارية العملية التعليمية في ظروف شديدة القسوة . وقد شكّلت هذه المبادرات ، بمجموعها ، أحد أبرز مظاهر الصمود المؤسسي في المدينة من خلال التالي :



* تثبيت المنهاج الفلسطيني كإنجاز تربوي وطني

يُعدّ الحفاظ على اعتماد المنهاج الفلسطيني في غالبية مدارس القدس الشرقية أحد أهم إنجازات المرحلة (2000-2011)، في ظل محاولات إسرائيلية متواصلة لفرض المنهاج الإسرائيلي أو نسخ محرّفة ومشوّهة، بل مزوّرة منه. وقد تحقّق هذا الإنجاز نتيجة تضافر جهود مديرية التربية والتعليم في القدس، وإدارات المدارس، ولجان أولياء الأمور، والمؤسسات المقدسية الداعمة.

ورغم مصادرة الكتب، وتأخير إدخالها، والتهديد بقطع التمويل، لجأت المدارس إلى حلول مبتكرة، مثل: استخدام نسخ مصوّرة، أو طبعات قديمة من الكتب، مع التركيز على المضامين الوطنية في الشرح الشفهي (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2005؛ UNESCO، 2007). كما تم تبادل المواد التعليمية بين المدارس. وقد شكّل هذا الإصرار الجماعي رسالة واضحة مفادها أن المنهاج هو عنوان للهوية والسيادة الرمزية (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2005).

- دور مديرية التربية والتعليم كمرجعية معنوية وتنظيمية

على الرغم من القيود القانونية ومنعها من العمل الرسمي، حافظت مديرية التربية والتعليم في القدس على حضورها بوصفها مرجعية وطنية معنوية للتعليم المقدسي. وتمثّل ذلك في:

- 1- تنسيق الجهود بين المدارس الحكومية والخاصة والأهلية.
- 2- تنظيم لقاءات تربوية غير معلنة أحياناً لتفادي الملاحقة.
- 3- توفير الإرشاد التربوي والدعم المهني للكوادر التعليمية.
- 4- تمثيل قضايا التعليم المقدسي أمام المؤسسات الوطنية والدولية.

وقد أسهم هذا الدور في الحدّ من تفكك النظام التعليمي، ومنع انزلاقه الكامل نحو السيطرة الإسرائيلية، رغم محدودية الإمكانيات (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2009).

* المبادرات الأهلية والمجتمعية في دعم التعليم

برز خلال هذه المرحلة دور فاعل للمؤسسات الأهلية المقدسية، التي شكّلت رافعة أساسية لدعم التعليم، خاصة في المناطق الأكثر تهميشاً. فقد نفّذت جمعيات ومراكز محلية برامج متنوّعة، شملت:

- دروس تقوية للطلبة المتضررين من الإغلاقات والحوازر.

- دعم نفسي واجتماعي للأطفال المتأثرين بالعنف والاعتقال الفعلي والمنزلي .
 - منح دراسية ومساعدات مالية للحد من التسرب المدرسي .
 - تأهيل مبانٍ مدرسية وصيانة مرافق تعليمية .
- وقد عكست هذه المبادرات وعياً مجتمعيًا متقدمًا بأهمية التعليم كأداة للصمود ، وبديلاً جزئيًا عن غياب الدعم الرسمي الكافي (اليونيسف ، 2007) .
- ✳️ **لجان أولياء الأمور كفاعل تربوي مقاوم**
- شهدت الفترة (2000-2011) تناميًا ملحوظًا في دور لجان أولياء الأمور في المدارس المقدسية ، حيث تحوّلت من أطر تمثيلية محدودة إلى فاعل تربوي ضاغط . فقد أسهمت هذه اللجان في التالي :
- الدفاع عن حق المدارس في اعتماد المنهاج الفلسطيني .
 - مواجهة محاولات التدخل الإسرائيلي في إدارة المدارس .
 - تنظيم حملات احتجاج قانونية وإعلامية ضد الإغلاقات أو المصادرات .
- وقد شكّلت هذه اللجان حلقة وصل بين المدرسة والمجتمع ، وأسهمت في تعزيز الحاضنة الشعبية للتعليم الفلسطيني في القدس (جمعية حقوق المواطن في إسرائيل ، 2009 ؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 2008) .
- ✳️ **الانفتاح على الدعم الدولي والتوثيق الحقوقي**
- من الإنجازات المهمة خلال هذه المرحلة نجاح المؤسسات المقدسية في تدويل قضية التعليم في القدس ، من خلال التعاون مع منظمات دولية ، مثل اليونيسف واليونسكو ، وتزويدها بتقارير موثقة حول الانتهاكات الإسرائيلية . وقد ساعد هذا التوجّه في التالي :
- فضح سياسات التمييز في المحافل الدولية .
 - تأمين دعم تقني ومالي لبعض البرامج التعليمية .
 - إدراج التعليم في القدس ضمن تقارير حقوق الإنسان الدولية .
- ورغم محدودية الأثر السياسي المباشر لهذا المسار ، إلا أنه أسهم في حماية الحد الأدنى من الحقوق التعليمية ، ومنع تغييب القضية عن الأجندة الدولية (UNESCO,2009) .



* الصمود التربوي المقدسي

يمكن القول إن مجمل هذه الإنجازات والمبادرات أسهمت في ترسيخ نموذج الصمود التربوي المقدسي، القائم على العمل التراكمي، والمبادرة المجتمعية، والتمسك بالهوية، رغم غياب السيادة واستمرار الضغوط فمنعت الانهيار، وحافظت على التعليم الفلسطيني حيًا وفاعلاً داخل المدينة. وبذلك، شكّلت الفترة (2000-2011) مرحلة مفصلية انتقل فيها التعليم في القدس من إدارة الأزمات إلى مؤسسة الصمود، ما مهّد للمرحلة اللاحقة بكل ما حملته من تحديات أكثر تعقيداً. (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2008).

القسم السادس

التعليم في القدس الشرقية (2011-2018): بناء الصمود في ظل تصاعد التدخل الإسرائيلي المباشر

شهدت الفترة الممتدة بين عامي 2011 و2018 تصاعداً ملحوظاً في التدخل الإسرائيلي المباشر في منظومة التعليم الفلسطيني في القدس الشرقية، عبر أدوات قانونية وإدارية هدفت إلى إعادة تشكيل الإشراف والمحتوى التعليمي، وربط الدعم المالي بالخضوع للمنظومة الإسرائيلية (يونسكو، 2012؛ غير عميم، 2017).

* الإطار السياسي والقانوني للتعليم

اتسمت هذه المرحلة بتوسيع صلاحيات بلديات الاحتلال ووزارة المعارف الإسرائيلية في الإشراف على المدارس العربية، وفرض معايير ترخيص مشددة استخدمت كأداة ضغط سياسي أكثر منها إجراءً مهنيًا (ACRI, 2014; UN OCHA, 2018).

* استهداف المنهاج الفلسطيني

بدأت وزارة المعارف الإسرائيلية منذ عام 2011 بفحص المنهاج الفلسطيني بذريعة «التحريض»، ما أدى إلى حذف أو تعديل مضامين تتعلق بالهوية الوطنية والقدس والتاريخ الفلسطيني، وحرمان بعض المدارس من الميزانيات في حال رفضها هذه التعديلات. (وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، 2017؛ غير عميم، 2017).

✳️ واقع المدارس والبنية التحتية

أظهرت تقارير رسمية أن القدس الشرقية تعاني من نقص حاد في الغرف الصفية ، واكتظاظ مزمّن في المدارس الحكومية ، نتيجة سياسات التخطيط التمييزي وصعوبة الحصول على تراخيص البناء (محافظة القدس، 2016؛ UN OCHA, 2018).

✳️ المعلم المقدسي تحت الضغط

تعرض المعلمون في القدس لضغوط مهنية ونفسية متزايدة ، شملت تهديدات غير مباشرة ، وتقييد حرية التعبير داخل الصف ، إضافة إلى فجوات واضحة في الأجور والاستقرار الوظيفي (وزارة التربية والتعليم الفلسطينية ، 2014).

✳️ دور مديرية التربية والتعليم

رغم غياب السيادة القانونية ، اضطلعت مديرية التربية والتعليم بدور تنسيقي وتوجيهي مهم ، تمثل في دعم المدارس ، وتوثيق الانتهاكات ، والحفاظ على المنهاج الفلسطيني كمرجعية تعليمية وطنية (وزارة التربية والتعليم الفلسطينية ، 2017).

لا شك أنّ هذه المرحلة بين (2011-2018) شكّلت أرضية تمهيدية لسياسات الأسرلة الشاملة التي تسارعت بعد عام 2019 ، وفي الوقت ذاته مثّلت مرحلة تراكم خبرة فلسطينية في إدارة الصراع التربوي ضمن واقع استعماري معقّد (يونسكو ، 2017).

القسم السابع

التعليم في القدس الشرقية خلال الفترة (2019-2021)

تصعيد الأسرلة، تعميق الصّمود، وأفاق المستقبل

تعدّ المرحلة الممتدة من عام 2019 حتى الوقت الراهن من أكثر المراحل تعقيداً وخطورة في تاريخ التعليم الفلسطيني في القدس الشرقية ، إذ انتقلت السياسات الإسرائيلية من أساليب الضغط غير المباشر إلى مشروع أسرلة شامل ومعلن ، يستهدف بنية التعليم ومضمونه ووظيفته في آنٍ واحد .

بات التعليم في القدس الشرقية ساحة مركزية لإعادة تشكيل الوعي الجمعي الفلسطيني ،



من خلال فرض المنهاج الإسرائيلي ، وربط الحقوق التعليمية بالخضوع السياسي والإداري .
(عير عميم ، 2021) .

في المقابل ، دخل التعليم المقدسي هذه المرحلة وهو يمتلك خبرة تراكمية طويلة في الصمود ، غير أنه يواجه تحديات غير مسبوقة من حيث سرعة السياسات ، وتعدد أدواتها ، وتزامنها مع أزمات سياسية واقتصادية وصحية ، أبرزها جائحة كورونا ، وما رافقها من تعميق للفجوات التعليمية والاجتماع ، وقرار إغلاق مقر مديرية التربية والتعليم في بلدة القدس القديمة .

أولاً: ملامح التّحول في السياسات الإسرائيلية بعد عام 2019

- الانتقال إلى الأسرلة المنهجية

شكّل عام 2018-2019 نقطة تحوّل مفصلية مع إقرار الحكومة الإسرائيلية خططاً متعددة لتقليل الفجوات في القدس الشرقية،، حُصصت لها ميزانيات غير مسبوقة ، لكنها رُبطت بشكل مباشر باعتماد المنهاج الإسرائيلي أو ما يُسمّى ”المنهاج الإسرائيلي المكيف“ في المدارس العربية (عير عميم ، 2020) ، وبذلك انتقلت السياسة الإسرائيلية من خيار الضغط إلى الإكراه البنوي ، أشبه بأسلوب العصا والجزرة ، حيث أصبح التمويل ، وترخيص الصفوف ، وبناء المدارس ، مشروطاً بالتنازل عن المنهاج الفلسطيني .

- استهداف المنهاج الفلسطيني بشكل علني

شهدت هذه المرحلة تصعيداً غير مسبوق في الهجوم على المنهاج الفلسطيني ، من خلال التالي :

1 - مصادرة كتب مدرسية فلسطينية .

2 - حذف وإضافة مضامين تخدم أهدافهم الاحتلالية تتعلق بالإنتماء والهويّة الوطنية ، والتاريخ الفلسطيني . إذ كان يتم الحذف وترك الصفحة بيضاء دون إضافة ، ولكن في هذه المرحلة تم تعبئة الفراغات بمواد تخدم أهدافهم الاحتلالية ، وتضعف من السياق التربوي . (وزارة التربية والتعليم-وحدة شؤون القدس ، 2019) .

3 - شيطنة المناهج واتهامها بـ «التحريض» كمبرر للتدخل (UNESCO, 2021) وقد انعكس هذا الاستهداف على البيئة الصّفية ، حيث فُرضت رقابة مشدّدة على المعلمين ، خاصة في مواد التاريخ والتربية الوطنية .

- تعزيز دور بلدية الاحتلال ووزارة المعارف

وسّعت بلدية الاحتلال ووزارة المعارف الإسرائيلية سيطرتهم الإدارية على التّعليم في القدس الشرقية، عبر إدارة مباشرة للمدارس والتدخل في تعيين المديرين، وفرض برنامج الخدمة المدنية.

1 - إدارة مباشرة للمدارس والتدخل في تعيين المديرين (السيطرة الناعمة)

تتجلى الإدارة المباشرة للمدارس في القدس الشرقية من خلال سيطرة بلدية الاحتلال ووزارة المعارف الاسرائيلية على التمويل، والتعيينات، والرقابة الإدارية، بما في ذلك التدخل في تعيين مديري المدارس أو الموافقة عليهم مسبقاً، وفحص خلفياتهم المهنية والسياسية (الأمنية). ويستخدم هذا النمط من الإدارة كأداة ضبط بنيوي تفرغ المدرسة من استقلالها، وتحول الإدارة التربوية إلى امتداد للجهاز الإداري الإسرائيلي، دون إعلان رسمي عن ذلك (Ir Amim, 2021).

2 - فرض برامج الخدمة المدنية

- حقيقة برنامج الخدمة المدنية: «الخدمة المدنية» تعتبر برنامج رسمي إسرائيلي يفصل التعليم عن سياقه الوطني الفلسطيني، ويقدم للشباب الفلسطينيين في القدس الشرقية بوصفه بديلاً عن الخدمة العسكرية، ومن ينهي الخدمة يعتبر بمثابة «جندي مسرّح»، ولكنه يطرح تحت عناوين متعددة: كالتطوع وخدمة المجتمع واكتساب المهارات وتحسين فرص العمل والدراسة. لكن في السياق السياسي والتربوي للقدس ينظر إلى الخدمة المدنية بوصفها أداة إدماج مدني مُسيّس، يهدف إلى إعادة تعريف علاقة الفلسطينيين المقدسي بالدولة القائمة بالاحتلال، دون منحه حقوقاً سياسية متساوية (UNESCO, 2019). (PASSIA, 2020).

- ارتباط برنامج الخدمة المدنية بالتعليم: يرتبط البرنامج بالمدارس الثانوية، إذ يشجع الطلبة على الالتحاق ببرنامج الخدمة المدنية، كمسار «نجاح» بعد المدرسة، باعتباره مواطناً صالحاً، مع تقديم امتيازات مشروطة: كمنح جامعية وتسهيل في القبول الأكاديمي، بالإضافة إلى توفير فرص تشغيل للطلاب، وبالتالي يتم فصل المواطنة عن الانتماء الوطني الفلسطيني، إذ يؤثر ذلك على وعي الطلبة وهويتهم في مرحلة عمرية حساسة، وينقل الصّراع من مستوى سياسي إلى مستوى أخلاقي فردي.

بالخصل، لا يمكن فصل الترويج لبرنامج الخدمة المدنية في المدارس المقدسية عن مشروع الأسرلة الأوسع، إذ تستخدم هذه البرامج كآلية تطبيع مدني، تعيد تعريف مفهوم المواطنة والالتزام الاجتماعي بمعزل عن واقع الاحتلال (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2021).



ثانياً: واقع المدارس المقدسية في ظل الابتزاز البنيوي

1 - انقسام المشهد المدرسي : أدت سياسات الربط المالي إلى انقسام المشهد التعليمي المقدسي كالتالي :

أ- مدارس تمسكت بالمنهاج الفلسطيني رغم الحسائر المالية .

ب- مدارس اضطرت ، جزئياً أو كلياً ، لاعتماد المنهاج الإسرائيلي تحت ضغط الاحتياج البنيوي .

مع التأكيد على أن الانقسام كان نتيجة تفاوت في الإمكانيات ، وليس نتاج اختلاف في الوعي الوطني .

وحدة الابتزاز المالي ، وغياب بدائل تمويلية مستقلة (Ir Amim, 2021) .

2 - أزمة البنية التحتية المستمرة : ما زالت القدس الشرقية تعاني من نقص حاد في الغرف الصفية ، واكتظاظ مزمّن ، في ظل سياسات تخطيط تمييزية ، وصعوبة الحصول على تراخيص بناء ، ما يفاقم من أزمة التسرب المدرسي ، خاصة في المرحلة الثانوية (UN OCHA, 2022) .

ثالثاً: المعلم المقدسي في مرحلة الاستنزاف

واجه المعلمون المقدسيون منذ عام 2019 الآتي :

- تهديداً مستمراً بفقدان العمل .
- تضييقاً على حرية التعبير داخل الصف .
- ضغوطاً نفسية متزايدة نتيجة الرقابة والملاحقات .
- فجوات واضحة في الأجور والاستقرار الوظيفي .

رغم ذلك ، ظل المعلم أحد أهم عناصر حماية الهوية ، من خلال ممارسات تربوية واعية ، تعتمد على التلميح ، والسياق ، والأنشطة غير الرسمية (وزارة التربية والتعليم الفلسطينية ، 2021) .

رابعًا: الطلبة والتعليم تحت الضغط اليومي

تفاقمت معاناة الطلبة بفعل الحواجز العسكرية اليومية والاقترحات في محيط المدارس ، والاعتقالات ، خاصة في المرحلة الثانوية . وقد كان لجائحة كورونا آثارا عمّقت الفجوات التعليميّة أيضا (UNICEF, 2021) .

وقد أسهمت كل العوامل المذكورة في ارتفاع مستويات القلق والتوتر ، وزيادة خطر التسرب المدرسي ، لا سيما بين الذكور .

خامسًا : أشكال الصمود والمبادرات الجديدة

رغم قسوة المرحلة ، برزت أنماط صمود أكثر وعيًا وتنظيمًا ، من أبرزها :

- تطوير برامج تعليم موازٍ تعزز الهوية الوطنية .
- توسيع دور التعليم غير الرسمي .
- مبادرات دعم نفسي واجتماعي للطلبة .
- حملات توعية مجتمعية حول مخاطر الأسرلة .
- توثيق منهجي للانتهاكات التعليمية (محافظة القدس ، 2021) .

وقد عكست هذه المبادرات انتقال المجتمع المقدسي من رد الفعل إلى إدارة الصراع التربوي بوعي أكثر عمقا .

سادسًا: إغلاق مكتب تربية القدس في البلدة القديمة

أغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي مكتب مديرية التربية والتعليم في القدس الشرقية في 21 تموز 2019 ، وصادرت محتوياته ، واعتقلت مديره المربي سمير جبريل ، بموجب أمر صادر عن وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي . كان قرار الإغلاق محددًا لمدة ستة شهور ، ولكن تم تمديده لستة شهور أخرى ، وذلك ضمن سياقات أوسع من التدخل في التعليم الفلسطيني في المدينة .



سابعا: دور مديرية التربية والتعليم في المرحلة الراهنة

رغم القيود القانونية ، واصلت مديرية التربية والتعليم دورها المرجعي بالتعاون مع وحدة شؤون القدس في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية ، والتي كان لها دورا كبيرا في دعمها ومشاركتها أدق التفاصيل ، ومشاركتها بالتخطيط على المستويين القريب والبعيد ، من خلال :

- التنسيق التربوي مع المدارس المقدسية .
 - دعم المعلمين مهنيًا .
 - الدفاع عن المنهاج الفلسطيني .
 - توثيق الانتهاكات ورفعها للجهات المختصة .
- ويُعد هذا الدور أحد أهم عناصر الحفاظ على وحدة المرجعية التربوية في القدس .

ثامنا: أفاق التعليم المقدسي في المستقبل القريب:

يُظهر واقع التعليم المقدسي أن مستقبله مرهون بعدة عوامل :

- بناء استقلال مالي نسبي للمدارس .
 - استمرار الحاضنة المجتمعية الراضية للأسرلة .
 - شراكات وطنية ودولية فاعلة .
 - الاستثمار في المعلم بوصفه خط الدفاع الأول .
 - تطوير رؤية تربوية فلسطينية خاصة بالقدس (UNESCO, 2021)
- يؤكد واقع التعليم في القدس منذ عام 2019 أن الصراع يبرز في مضمونه ووظيفته وهويته . ورغم الاختلال الكبير في موازين القوة ، لا يزال التعليم المقدسي يحتفظ بجوهره الوطني ، بفضل تراكم تاريخي من الصمود ، ووعي مجتمعي يدرك أن خسارة التعليم تعني خسارة المستقبل .

القسم الثامن

مدارس مديرية التربية والتعليم في القدس الشرقية: الواقع والتحديات (أواخر 2021-2025)

تواجه مدارس مديرية التربية والتعليم في القدس الشرقية تحديات كبيرة منذ عام 1967 ، ولكنها في أواخر عام 2021 ، تفاقمت هذه التحديات بشكل واضح ، وفي عام 2023 بعد أحداث الحرب على غزة في 7 أكتوبر ، نتيجة السياسات الإسرائيلية والتحديات السياسية والأمنية في المدينة أصبحت مرثية ومعلن عنها بصراحة دون أي تجميل .

يسلط هذا الفصل الضوء على واقع هذه المدارس ، التغيرات التي طرأت عليها ، ودور المديرية في الحفاظ على التعليم الفلسطيني والهوية الوطنية في هذه المرحلة الأصعب منذ ضم القدس الشرقية عام 1967 .

أولاً: واقع مدارس مديرية التربية والتعليم في القدس الشرقية (2021-2025).

تستمر مديرية التربية والتعليم في الإشراف على المدارس الحكومية الفلسطينية في القدس الشرقية ، والتي تعتمد المنهاج الفلسطيني دون أي تحريف ولا تزوير . وتشير التقارير الرسمية الحديثة إلى أن هذه المدارس تواجه تحديات بنيوية مستمرة ، أبرزها نقص الغرف الصفية ، الاكتظاظ ، وضعف البنية التحتية ، إضافة إلى القيود المفروضة من سلطات الاحتلال على التوسّع والترميم (وزارة التربية والتعليم الفلسطينية ، 2023) .

كما تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد الغرف الصفية المتاحة لا يلبي الاحتياجات الفعلية للطلبة ، ما يزيد الضغط على العملية التعليمية ويؤثر على جودة التعليم (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2024) .

ثانياً: التحديات والسياسات الإسرائيلية منذ أواخر 2021

شهدت الفترة 2021-2025 تصعيداً ملحوظاً في التدخل الإسرائيلي في مدارس القدس



الشرقية ، خصوصًا بعد أحداث أكتوبر 2023 ، ويمكن تلخيص أبرز هذه التحولات فيما يلي :

1 - تكثيف فرض المنهاج الإسرائيلي : استمرت سلطات الاحتلال بمحاولات فرض المنهاج الإسرائيلي (البحروت) ، وربط التمويل والاعتماد الرسمي بمدى التزام المدارس الفلسطينية بهذا المنهاج ، ما يشكل تهديدًا مباشرًا للهوية التعليمية الفلسطينية (UNESCO, 2024) .

2 - الرقابة والتحقيقات الإدارية : وثقت منظمات حقوقية حالات استدعاء وتحقيق بحق إدارات مدارس ومعلمين ، بالإضافة إلى التضييق على الأنشطة اللامنهجية ذات الطابع الوطني والثقافي ، خاصة بعد أكتوبر 2023 (Human Rights Watch, 2024) .

3 - الضغط المالي المشروط : استمرت سياسة التمويل المشروط للمدارس ، حيث يُستخدم الدعم المالي كأداة للضغط على المدارس لقبول المنهاج الإسرائيلي أو إدخال تعديلات على الكتب الفلسطينية (OCHA, 2023) .

ثالثًا: دور مديرية التربية والتعليم في المرحلة الراهنة

اضطلعت المديرية بدور محوري في مواجهة هذه التحديات ، من خلال :

- * دعم المدارس الملتزمة بالمنهاج الفلسطيني وتوفير الكتب المدرسية رغم التأخير أو المصادرة .
- * توثيق الانتهاكات الواقعة على المدارس ورفعها إلى وزارة التربية والمؤسسات الدولية .
- * تعزيز البرامج التعليمية اللامنهجية التي تحافظ على الهوية الوطنية والثقافية الفلسطينية (وزارة التربية والتعليم الفلسطينية ، 2024) .

وتشير التقارير إلى أن المديرية تمثل خط الدفاع الأول عن التعليم الفلسطيني في القدس الشرقية ، وتحافظ على استمرار العملية التعليمية رغم الضغوط المتصاعدة (UNICEF, 2024) .

رابعًا: أثر الأحداث السياسية والأمنية (أواخر 2021-2025)

تأثرت العملية التعليمية في القدس الشرقية بشكل مباشر بالأحداث السياسية والأمنية منذ أواخر 2021 ، خاصة بعد الحرب على غزة في أكتوبر 2023 . فقد شملت هذه التأثيرات :

- * بدأت مدارس الأوقاف تواجه أزمة جديدة تعتبر من أعقد أزمتها التربوية :

إذ تداخلت التحديات السياسية بالاقتصادية والاجتماعية، لتهدد استقرار العملية التعليمية . . كانت المشكلة في أزمة رواتب معلمي مدارس الأوقاف بسبب اقتطاع الاحتلال من أموال المقاصة الفلسطينية، إذ أن صرف الرواتب بشكل مجتزأ (-50% من مستحقات الراتب الشهريّ دفع عشرات المعلمين الأكفاء إلى مغادرة الميدان، بينما ألقى ذلك بظلال من القلق على الأسر التي باتت تخشى أن يبدأ العام الدراسي بلا استقرار، فترددت في تسجيل أبنائها في مدارس الأوقاف . هكذا وجدت هذه المدارس أمام معادلة صعبة : نقص في الكادر المؤهل من جهة، وتراجع في أعداد الطلبة من جهة أخرى .

وفي القدس على وجه الخصوص، حيث نسبة غلاء المعيشة هي الأعلى في المنطقة، يُشكّل انتظام الراتب شرطاً أساسياً لاستمرار المعلم في أداء رسالته، مع العلم أن المعلم المقدسي يعيش أزمة الراتب القليل الذي لا يتناسب وغلاء المعيشة، وكان دائم الشكوى منذ استلام السلطة الوطنية الفلسطينية مهامها عام 1993م .

وفي نهاية 2024 وبداية 2025، دخلت أزمة الرواتب مرحلة أكثر خطورة: تأخر صرف الرواتب لعدة أشهر، ووصلت الاقتطاعات في بعض الأشهر إلى 65%، ليحصل المعلم على 35% فقط من المستحقات الشهرية، هذا النقص جعل المعلم غير قادر على دفع إيجار بيته أو تسديد أقساط المدارس لأبنائه، أو حتى تغطية أبسط متطلبات الحياة .

تحت ضغط هذه الظروف، لجأ عدد كبير من معلمي الأوقاف إلى خيارات قاسية، إما اللجوء إلى الإجازة المفتوحة، حيث لجأ أكثر من (150) معلماً وثق خروجهم خلال الثلاث سنوات الماضية بسبب العجز عن الاستمرار براتب ثابت، أو الاستقالة لبعض الكفاءات الذين وجدوا فرصاً في مدارس خاصة أو في مؤسسات تعليمية أخرى براتب أكثر انتظاماً . وقد لجأ البعض إلى هجرة قطاع التعليم نحو قطاعات أخرى تؤمن لهم ولأسرهم لقمة العيش بكرامة .

وقد أدى هذا النزيف إلى جعل بعض المدارس تعجز عن تغطية حصص أساسية، وأدى إلى إغلاق ما يقارب (30) شعبة صفية . فحسب إحصائية مديرية تربية القدس للعام الدراسي 2022-2023 كان عدد الشعب الصفية في مدارس الأوقاف (597) شعبة صفية . وفي عام 2023-2024 انخفضت إلى (568)، وفي العام 2024-2025 وصلت إلى (567) وقد تسبب ذلك بقلق أولياء أمور الطلبة، وبالتالي تراجع اقبالهم على مدارس الأوقاف، لعدم ضمان الاستقرار .



وحسب إحصائية مديرية تعليم القدس ، كان عدد طلبة مدارس الأوقاف في عام (2022-2023) 10693 طالب/ة . وفي العام الدراسي (2023-2024) انخفض إلى 10375 ، وفي (2024-2025) وصل إلى (9297) طالب/ة .

أي خلال الثلاثة أعوام السابقة ، خسرت مدارس الأوقاف (1396 طالب/ة) . (مديرية تربية القدس ، قسم التخطيط ، للعام الدراسي 2024-2025) .

وفي العام الدراسي (2025-2026) ، ومع تكرار الأخبار عن إضرابات محتملة أو تأخر في صرف الرواتب ، ازدادت مخاوف أولياء أمور الطلبة ، مما دفع بعضهم - رغم تمسكهم بمدارس الأوقاف وإدراكهم لدورها الحيوي كصمام أمان يحافظ على المناهج الوطنية الفلسطينية - إلى نقل أبنائهم إلى مدارس خاصة رغم ارتفاع رسومها ، أو حتى إلى مدارس بلدية الاحتلال أو المنهاج الإسرائيلي لمن هو غير مقتدر مالياً ، وذلك ليس رغبة منهم في هذه المدارس ومناهجها ، بل خشية من ضياع العام الدراسي على أبنائهم .

شعرت الحكومة الفلسطينية بخطورة التحديات التي تواجه مدارس الأوقاف في القدس ، فأصدر مجلس الوزراء قراراً استثنائياً في 15-10-2025 يقضي بعدم اقتطاع أي جزء من رواتب معلمي مديرية القدس ، وصرفها كاملة ، تقديراً لصمودهم في وجه سياسات الاحتلال .

* صدر قرارات متعلقة بمدارس الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا) : ففي 8 مايو 2025 أغلقت ست مدارس تابعة للاونروا في القدس الشرقية بشكل دائم ، مما أثر على تعليم أكثر من 800 طالب فلسطيني ، وأثار مخاوف من ارتفاع معدلات التغيب أو إعادة توجيه الطلبة نحو مدارس أخرى بما فيها مدارس تعتمد المنهاج الإسرائيلي أو مدارس بلدية الاحتلال (مديرية تربية القدس ، تقرير قسم التخطيط ، 2025) . وقد أظهرت التقارير الأمية أن هذه الأوضاع تزيد من الفجوات التعليمية القائمة أصلاً ، وتهدد الحق في تعليم مستقر وآمن (UNESCO,2024) .

يؤكد الواقع التعليمي في القدس الشرقية منذ 2021 وحتى اليوم أن مدارس مديرية التربية والتعليم تشكّل ساحة مركزية للصراع على الهوية الوطنية والثقافية . ورغم الضغوط المتزايدة بعد أكتوبر 2023 ، تواصل المديرية جهودها في حماية المنهاج الفلسطيني وضمان حق الطلبة المقدسيين في التعليم الوطني ، ما يجعل دعم هذا القطاع أولوية وطنية وحقوقية ملحة ، لإنقاذ ما يمكن إنقاذه .

القسم التاسع

الإطار المنهجي والتحليل المعمق ونتائج الدراسة

أولاً: الإطار المنهجي للدراسة

تنتمي هذه الدراسة إلى دراسات الحالة التفسيرية التحليلية (Analytical Interpretive Case Study)، حيث تم اختيار مديرية التربية والتعليم في القدس الشرقية بوصفها حالة نموذجية لإدارة التعليم تحت ظروف سيادية مركّبة وصراع ممتد على الهوية والمرجعية القانونية. اعتمد البحث منهجاً مركباً تمثل في:

- 1 - المنهج التاريخي التحليلي: لتتبع تطور البنية الإدارية والتعليمية منذ عام 1967، مع تقسيم زمني مرحلي يعكس التحولات السياسية المؤثرة في بنية التعليم:
- 2 - تحليل السياسات العامة (Policy Analysis): لفحص أدوات التدخل في النظام التعليمي، وتحليل العلاقة بين القرار السياسي والأداء المؤسسي.
- 3 - التحليل البنوي المؤسسي: لدراسة أثر المتغيرات المالية والإدارية على الاستقرار التنظيمي.
- 4 - التحليل الوصفي الكمي: لتفسير الاتجاهات الرقمية المرتبطة بأعداد الطلبة، الشعب الصفية، واستقرار الكادر التعليمي.

وقد تمّ توظيف هذه المناهج ضمن إطار نظري يعتبر التعليم في القدس مجالاً للصراع الرمزي والمؤسسي، حيث تتداخل الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية في تشكيل القرار التربوي.

ثانياً: التحليل المعمق

- 1 - التحول البنوي في وظيفة التعليم: أظهر التحليل أن التعليم في القدس الشرقية انتقل من كونه خدمة اجتماعية إلى كونه أداة صراع استراتيجي. هذا التحول تجلّى في:
 - محاولات إعادة تشكيل المرجعية المنهجية.
 - ربط التمويل بالقبول السياسي.



- تكثيف الرقابة الإدارية والقانونية على المدارس .
- وهذا يشير إلى أن التعليم أصبح جزءاً من إدارة المجال العام ، لا قطاعاً مستقلاً عنه .
- 2 - هشاشة الاستقرار المالي وتأثيره النظامي : أوضحت البيانات أن أزمة الرواتب لم تكن حدثاً مالياً عابراً ، بل كشفت عن هشاشة البنية التمويلية . ويُظهر التحليل أن :
- * أي تأخر في الرواتب يؤدي إلى تسرب الكفاءات .
 - * انخفاض الاستقرار الوظيفي ينعكس مباشرة على التحصيل الطلابي .
 - * الضغط المالي يُضعف القدرة التفاوضية للمؤسسة التعليمية . وهذا يؤكد أن الاستقرار المالي عنصر حاسم في استدامة النظام التعليمي .
- 3 - ديناميات التحول في سلوك الأسر : أظهرت الاتجاهات الحديثة أن بعض الأسر اتجهت إلى بدائل تعليمية ليس بدافع قناعة منهجية ، بل بدافع البحث عن الاستقرار . وهذا يعكس أن القرارات التعليمية للأسر أصبحت مرتبطة بعامل الأمان المؤسسي أكثر من ارتباطها بالهوية .
- 4 - أثر السياق الأمني بعد 2023 : أدت التطورات السياسية والأمنية إلى :
- * اضطراب انتظام الدوام .
 - * تراجع الشعور بالأمان المدرسي .
 - * زيادة الضغط النفسي على الطلبة والمعلمين .
- ويشير التحليل إلى أن الأزمات الأمنية تؤثر في جودة العملية التعليمية بطرق غير مباشرة لكنها عميقة التأثير .

ثالثاً: النتائج الرئيسية للدراسة

خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية :

- 1 - وجود علاقة طردية مباشرة بين الاستقرار المالي والاستقرار التعليمي .
- 2 - تعرض النظام التعليمي في القدس لضغوط سياسية ممنهجة تؤثر في استقلاليته .
- 3 - تحول التعليم إلى مجال صراع على الهوية والسيادة الثقافية .

- 4 - ضعف الحصانة المؤسسية في ظل غياب إطار تمويلي مستدام .
- 5 - ارتفاع حساسية المجتمع المقدسي تجاه أي تغيير في المرجعية التعليمية .
- 6 - الحاجة إلى نماذج إدارة أزمات تعليمية خاصة بالبيئات السياسية غير المستقرة .

رابعًا: التوصيات

- 1 - على المستوى المالي
 - إنشاء صندوق دعم تعليمي خاص بالقدس بألية تمويل محمية قانونيًا .
 - فصل رواتب المعلمين عن التقلبات السياسية عبر نظام ضمان مالي مستقل .
- 2 - على المستوى الإداري
 - تطوير وحدة متخصصة لإدارة الأزمات التعليمية داخل المديرية .
 - اعتماد خطط استجابة سريعة عند حدوث اضطرابات أمنية .
- 3 - على المستوى الأكاديمي
 - تعزيز برامج التدريب في التعليم المرن والتعليم الرقمي .
 - إدماج الدعم النفسي التربوي ضمن الهيكل المدرسي الدائم .
- 4 - على المستوى القانوني والدولي
 - توثيق أي انتهاكات تمس الحق في التعليم وفق المعايير الدولية .
 - تفعيل قنوات التعاون مع المؤسسات التعليمية الدولية لحماية الهوية التعليمية .
- 5 - على المستوى البحثي
 - إجراء دراسات ميدانية نوعية (مقابلات معمقة ، مجموعات تركيز) .
 - بناء قاعدة بيانات إحصائية سنوية لرصد المؤشرات التعليمية في القدس .



الخاتمة

وفي الختام ، تكشف هذه الدراسة أن إدارة التعليم في القدس الشرقية لا يمكن قراءتها ضمن الإطار الإداري التقليدي ، بل يجب فهمها بوصفها حالة مؤسسية تعمل في بيئة سيادية متنازع عليها ، حيث يتقاطع التربوي مع السياسي والاقتصادي في بنية واحدة متشابكة . وقد أظهر التحليل أن النظام التعليمي يتعرض لضغوط بنيوية منهجة تؤثر في استقلاليته واستقراره ، وأن أي اختلال في مركزاته المالية أو التنظيمية ينعكس مباشرة على استدامته وجودته .

ومع ذلك ، تؤكد المعطيات أن المديرية والمجتمع المحلي أظهرتا درجة ملحوظة من الصمود المؤسسي والاجتماعي ، ما يشير إلى أن التعليم في القدس يشكل ركيزة استراتيجية في حماية الهوية واستمرارية الوجود الثقافي .

كما تبرز الدراسة أهمية بناء نموذج إدارة تعليمية مرنة ، محصنة ماليًا ، وقادر على التكيف مع الأزمات ، بما يضمن حماية الحق في التعليم في سياقات سياسية مركبة . وعليه ، فإن مستقبل التعليم في القدس يتوقف على القدرة على تحويل الصمود من حالة دفاعية ظرفية إلى استراتيجية مؤسسية مستدامة ، تستند إلى تخطيط طويل المدى ، وتمويل آمن ، وإدارة أزمات احترافية ، بما يعزز مكانة التعليم كعامل استقرار وبناء وطني .

المراجع

مراجع باللغة العربية :

- جمعية حقوق المواطن في إسرائيل . (2009) . التدخلات الإسرائيلية في إدارة التعليم الفلسطيني في القدس . تل أبيب : جمعية حقوق المواطن في إسرائيل .
- جمعية حقوق المواطن في إسرائيل . (2000) . التمييز في توزيع الموارد التعليمية بين المدارس العربية والإسرائيلية في القدس . تل أبيب : جمعية حقوق المواطن في إسرائيل .
- جمعية حقوق المواطن في إسرائيل . (2000) . التعليم في القدس الشرقية : التمييز في تخصيص الموارد والبنية التحتية . القدس : جمعية حقوق المواطن في إسرائيل .
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . (2024) . الإحصاءات التعليمية في القدس الشرقية 2021-2024 . رام الله : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني .
- الخالدي ، وليد . (1991) . القدس : الصراع على التعليم والهوية . بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية .
- دجاني ، منير . (1997) . التعليم في القدس الشرقية : البنية التحتية والتحديات . مؤسسة الدراسات الفلسطينية .
- دجاني ، منير . (1997) . التعليم في القدس الشرقية : الواقع والتحديات بعد أوسلو . القدس : مركز الدراسات المقدسية .
- دجاني ، منير . (1998) . القدس والتعليم الفلسطيني : إشكاليات السيادة والهوية . القدس : مركز دراسات القدس .
- السرحدان ، فايز . (1993) . الآثار النفسية للانتفاضة على طلبة المدارس في القدس . عمان : دار الشروق .
- أبو عرفة ، عادل . (1992) . التعليم في القدس خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى . القدس : دار الفكر .
- عير عميم . (2021) . المدارس الفلسطينية في القدس الشرقية : السياسة والتمويل والهوية . القدس : مركز غير عميم .
- عير عميم . (2020) . مشروع الأسرلة في المدارس الفلسطينية بالقدس الشرقية (2019-



- (2020) . القدس : مركز غير عميم .
- غير عميم . (2017) . السياسات الإسرائيلية تجاه التعليم الفلسطيني في القدس الشرقية (2011-2018) . القدس : مركز غير عميم .
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية . (2009) . التعليم في القدس الشرقية : الصمود المؤسسي والمجتمعي . بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية .
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية . (2008) . مديرية التربية والتعليم في القدس : تحديات و صمود . بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية .
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية . (2005) . السياسات الإسرائيلية تجاه التعليم في القدس الشرقية (2000-2011) . بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية .
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية . (2000) . القدس : التعليم والهوية الوطنية . بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية .
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية . (1999) . القدس 1948-1998 : دراسات الصمود والتحديات . بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية .
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية . (1999) . التعليم الفلسطيني في القدس : المرجعية الوطنية والتحويلات . بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية .
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية . (1986) . إسرائيل وتجربة حبر لبنان : تقويمات خبراء إسرائيليين . بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية .
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية . (1985) . الانتخابات والسياسة الإسرائيلية : أبعاد اجتماعية وسياسية . بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية .
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية (1981) . القدس : المخططات الصهيونية ، الاحتلال ، التهويد . بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية .
- محافظة القدس . (2016) . الحال التعليمية في القدس الشرقية : تقرير البنية التحتية والمدارس . القدس : محافظة القدس .
- مديرية تربية القدس . التقرير السنوي قسم التخطيط (2024-2025) .
- مركز القدس للحقوق الاجتماعية . (1991) . أوضاع التعليم في القدس الشرقية في ظل الانتفاضة . القدس : مركز القدس للحقوق الاجتماعية .

- منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف) . (1988) . تقرير حول أوضاع الأطفال والتعليم في الأراضي الفلسطينية المحتلة . نيويورك : اليونسيف .
- هلال ، جميل . (1991) . المجتمع الفلسطيني في ظل الانتفاضة : التحولات والبنى الاجتماعية . بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية .
- هلال ، جميل . (1998) . أوضاع المعلمين في القدس الشرقية بعد اتفاقيات أوسلو . القدس : منشورات تربوية محلية .
- هلال ، جميل . (1998) . المجتمع الفلسطيني في مرحلة أوسلو : التحولات البنوية والمؤسسية . رام الله : مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية .
- وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية . (1995) . مدارس الأوقاف الإسلامية في القدس : تقرير إداري . عمان : الوزارة .
- وزارة التربية والتعليم الفلسطينية - وحدة شؤون القدس . (2019) . تقرير حول التصعيد الإسرائيلي ضد المنهاج الفلسطيني . رام الله : وزارة التربية والتعليم الفلسطينية .
- وزارة التربية والتعليم الفلسطينية - وحدة شؤون القدس . (2019) . التقرير السنوي للمدارس الفلسطينية : التحديات والسياسات الإسرائيلية . القدس : وزارة التربية والتعليم الفلسطينية .
- وزارة التربية والتعليم الفلسطينية . (2024) . التقرير السنوي لمديرية تربية القدس 2023-2024 . رام الله : وزارة التربية والتعليم .
- وزارة التربية والتعليم الفلسطينية . (2023) . تقرير حول واقع المدارس المقدسية بعد أحداث أكتوبر . رام الله : وزارة التربية والتعليم الفلسطينية .
- وزارة التربية والتعليم الفلسطينية . (2021) . دور مديرية التربية والتعليم في مواجهة الأسرلة والضغط الإسرائيلي . رام الله : وزارة التربية والتعليم الفلسطينية .
- وزارة التربية والتعليم الفلسطينية . (2017) . دور مديرية التربية والتعليم في دعم المدارس المقدسية . رام الله : وزارة التربية والتعليم الفلسطينية .
- وزارة التربية والتعليم الفلسطينية . (2014) . تقرير حول أوضاع المعلمين في القدس الشرقية . رام الله : وزارة التربية والتعليم الفلسطينية .
- وزارة التربية والتعليم الفلسطينية - وحدة شؤون القدس . (2011) . التقرير السنوي لوحدة شؤون القدس : 2000-2011 . وزارة التربية والتعليم الفلسطينية .



- وزارة التربية والتعليم الفلسطينية - وحدة شؤون القدس . (2008) . تقرير متابعة التعليم في القدس الشرقية . رام الله : وزارة التربية والتعليم الفلسطينية .
- وزارة التربية والتعليم الفلسطينية . (1998) . التعليم في القدس الشرقية : تقارير مديرية التربية والتعليم . رام الله : وزارة التربية والتعليم الفلسطينية .
- وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) . (1989) . تقرير التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة . عمان : الأونروا .
- اليونسكو . (1998) . تقرير حول الضغوط النفسية على المعلمين والطلبة في القدس الشرقية . باريس : اليونسكو .
- اليونسكو . (1998) . التعليم في القدس الشرقية : التحديات والاحتياجات التربوية . باريس : منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة UNESCO .
- اليونسكو . (2012) . التعليم الفلسطيني في القدس : التحديات الحديثة . باريس : اليونسكو .
- اليونسيف . (1999) . أوضاع الأطفال والتعليم في القدس الشرقية . القدس / عمان : منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) .
- اليونسيف . (2007) . الوضع التعليمي للأطفال في القدس الشرقية : تأثير الجدار العازل والسياسات الإسرائيلية . نيويورك : اليونسيف .
- اليونسيف . (2017) . التعليم في القدس الشرقية : تقييم الصمود والاحتياجات . نيويورك : اليونسيف .
- (2020) . PASSIA. برنامج الخدمة المدنية وتأثيره على التعليم الفلسطيني في القدس الشرقية . القدس : معهد الدراسات الفلسطينية .
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية . (2021) . التعليم الفلسطيني في القدس : الأسرة والصمود (2019-2021) . بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية .
- اليونسيف . (2021) . تقرير حول التعليم والطلبة المقدسين في ظل جائحة كورونا . نيويورك : اليونسيف .
- مراجع باللغة الإنجليزية :

ACRI (Assosiation for Civil Rights in Israel). (2014). Education in East Jerusalem: Legal and political challenges. Tel Aviv: ACRI.

Association for Civil Rights in Israel (ACRI). (2019). East Jerusalem: Facts and figures. Jerusalem: ACRI.

Association for Civil Rights in Israel (ACRI). (2012). The state of human rights in Israel and the occupied territories 2012. Jerusalem: ACRI.

Human Rights Watch. (2024). Administrative Investigations and Restrictions on Palestinian Schools in East Jerusalem. New York: HRW

Ir Amim. (2019). The state of education in East Jerusalem: 2019 report. Jerusalem: Ir Amim.

(Ir Amim). (2017). East Jerusalem Schools: Israeli Policy and Palestinian Education. Jerusalem: Ir Amim.

Khalidi, W. (Ed.). (1992). All that remains: The Palestinian villages occupied and depopulated by Israel in 1948. Institute for Palestine Studies.

OCHA. (2023-2024). Reports on East Jerusalem Schools and Occupation Policies. Jerusalem: United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs.

United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East. (1980). Report of the Commissioner-General of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (1 July 1979–30 June 1980) (UN Document A/3513/). United Nations.

(UNESCO). (2012). Education under pressure in East Jerusalem: Policies and challenges. Paris: UNESCO.

(UNESCO). (2017). East Jerusalem Education Report 2011-2017: Building resilience under occupation. Paris: UNESCO

UNESCO. (2024). Education in East Jerusalem: Challenges and Resilience. Paris: UNESCO

UN OCHA. (2018). Humanitarian impact of Israeli policies on education in E. Jerusalem. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs.

UNICEF. (2024). Education in East Jerusalem: Child protection and access challenges report. Jerusalem/ Amman: United Nations Children's Fund.